

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢١-٢٤/١٠/١٩٩٦

مسائل الموارد والمالية

البند ٤ (ب) من جدول
الأعمال

الحسابات المراجعة للفترة المالية (١٩٩٤ -
١٩٩٥)

التقرير المالي والكشوف المالية



Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/96/4-B
11 September 1996
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فللمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.



مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لاشتمالها على توصيات للنظر فيها وإجازتها

وفقا لقرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى، فإن وثائق العمل التي أعدتها الأمانة لتقدم للمجلس قد روعي فيها عنصرا للإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال المجلس التنفيذي بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود والأمانة التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه المذكرة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل المجلس عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

نائب المدير في قسم نظم المالية والمعلومات: O. Tayar رقم الهاتف: 5228-2701

المدير المسؤول في مكتب المراقبة الداخلية: J. Mabutas رقم الهاتف: 5228-2469

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).



مذكرة مقدمة من المديرية التنفيذية

- ١- تقدم المديرية التنفيذية طياً الحسابات المراجعة للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥، اعمالاً للمادة ١٠ - ١ من اللائحة المالية لبرنامج الأغذية العالمي.
- ٢- وتقدم المديرية التنفيذية كذلك، إعمالاً للمادة ٣٠ من اللائحة العامة للبرنامج والمادة ١١-٩، من اللائحة المالية للبرنامج، تقرير المراجع الخارجى الذى يقدم الى كل من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة لاستعراضه.
- ٣- وبموجب المادة ١١-١٠ من اللائحة المالية للبرنامج، ستقدم تقارير المراجع الخارجى والكشوف المالية المراجعة، بعد أن يستعرضها المجلس التنفيذى، وكذلك التعليقات التى أبدتها عليها اللجنة الاستشارية، ولجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة، والمجلس التنفيذى نفسه، إلى كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

بيان المحتويات

٥	بيان المديرية التنفيذية	
١٠	تقرير المراجع الخارجي	
٣٧	رأى المراجع الخارجي	
٣٨	اعتماد الكشوف المالية	
٣٩	كشف الإيرادات والمصروفات والتغييرات فى الاحتياطيات وأرصدة حسابات الأمانة	الكشف الأول
٤٠	كشف الأصول والخصوم للاحتياطيات وأرصدة حسابات الأمانة	الكشف الثانى
٤١	كشف التدفق النقدى	الكشف الثالث
٤٢	هدف برنامج الأغذية العالمى وأعماله	الجدول (١)
٤٣	موجز السياسات المحاسبية ذات الأهمية	الجدول (٢)
٤٧	تحديد الإيرادات والمصروفات حسب النشاط	الجدول (٣)
٤٩	بيان موجز للتعهدات والمساهمات	الجدول (٤)
٥٠	موجز العمليات الثنائية	الجدول (٥)
٥١	المساهمات للدعم الإدارى	الجدول (٦)
٥٢	بيان موجز بالإنفاق على المشروعات بما فى ذلك الالتزامات المستحقة والاعتمادات القائمة	الجدول (٧)
٥٣	تكاليف دعم البرنامج والتكاليف الإدارية	الجدول (٨)
٥٤	تكاليف دعم البرنامج والتكاليف الإدارية - الخدمات المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة	الجدول (٨-١)
٥٥	الاحتياطيات وأرصدة حسابات الأمانة حسب النشاط	الجدول (٩)
٥٦	الاحتياطيات وأرصدة حسابات الأمانة فى بداية الفترة المالية	الجدول (٩-١)
٥٧	عمليات النقل بين الأنشطة المختلفة	الجدول (٩-٢)
٥٨	الأموال النقدية والودائع ذات الأجل	الجدول (١٠)
٥٩	حسابات القبض الأخرى	الجدول (١١)
٦٠	القرض الخاص بالصندوق المركزى المتجدد للطوارئ	الجدول (١٢)
٦١	الالتزامات المستحقة	الجدول (١٣)
٦٢	حسابات قيد الدفع	الجدول (١٤)
٦٣	الاعتمادات	الجدول (١٥)
٦٤	حساب التأمين	الجدول (١٦)
٦٥	الاحتياطى التشغيلى	الجدول (١٧)
٦٦	الأرصدة الثابتة - المبانى والمعدات والأثاث والمركبات	الجدول (١٨)
٦٧	الخصوم المتعلقة بالعاملين حتى ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥	الجدول (١٩)



بيان المديرية التنفيذية

مقدمة

- ١- طبقاً للمادة ٢٩ (ج) من اللائحة العامة لبرنامج الأغذية العالمي والمادة ١٠-١ من لائحته المالية، تعتبر المديرية التنفيذية مسؤولة مسؤولية كاملة أمام المجلس التنفيذي، وتخضع لمسائلته عن تنفيذ عمليات البرنامج وإدارة أعماله، بما في ذلك حساباته المراجعة.
- ٢- وبناء على ذلك، تعرض على المجلس حسابات البرنامج عن الفترة المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٥، التي تشمل الكشف المالية والجدول المؤيدة لها.
- ٣- وتعرض هذه الحسابات وضعاً مالياً سليماً.
- ٤- وتجدر الإشادة بجهود وتفانى العاملين الذين استطاعوا مرة أخرى، أن يقدموا للمجلس، حسابات موثوقة لهذه الفترة المالية في ظروف صعبة تماماً.

نموذج الحسابات

- ٥- تتخذ حسابات هذه الفترة المالية نموذجاً جديداً يراعى توصيات المراجع الخارجى وتعقيبات المستخدمين. وهى تشمل توجيهات وتفسيرات للحسابات والسياسات المتعلقة بها والتي أمكن تقديمها حتى الآن فى بيان المديرية التنفيذية، فهى لم تعد تعطى معلومات تفصيلية عن التعهدات المنتظر تحصيلها، والعمليات الثنائية وخطط الإستعانة بالمهنيين المبتدئين، والمصروفات على المشروعات، وعمليات الطوارئ الخاصة، والبنود غير الغذائية، والعمليات الخاصة، وبرنامج التخفيف من وطأة الكوارث، فكلها تأتى فى ملحق خاص بها.

التأمين الذاتى

- ٦- ينفذ البرنامج سياسة جديدة للتأمين الذاتى على شحنته منذ أول مايو/آيار ١٩٩٤. ويرد وصف هذه السياسة فى الفقرة ٨ من السياسات المحاسبية ذات الأهمية.

الأنشطة التى تبرز أهمية الحسابات

- ٧- خلال الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥، تولى برنامج الأغذية العالمى إدارة نحو ٢,٧ مليار دولار من الموارد فى صورة سلع غذائية وأموال نقدية، لتدعيم الأحوال المعيشية لنحو ١٠٧ ملايين نسمة من أشد السكان فقراً فى العالم. وبالمقارنة مع الفترة المالية السابقة، انخفضت قيمة الموارد العينية التى تلقاها البرنامج بنحو ٠,٣ مليار دولار، فى حين انخفضت الموارد الأخرى بنحو ٠,١ مليار دولار.
- ٨- فى عام ١٩٩٤ كان ما يقرب من نصف الـ ٥٠ مليون نسمة الذين يعينهم البرنامج، من ضحايا حالات الطوارئ. واشتمل المستفيدون من البرنامج سبعة ملايين لاجئ، و ١٤ مليوناً من النازحين، وما يقرب من أربعة ملايين من ضحايا الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى. وقد قدم البرنامج مساعداته لهؤلاء الضحايا فى حالات الطوارئ وكانت تربو على

١,٦ مليون طن من الأغذية من خلال ٨٩ عملية من عمليات الإغاثة. كذلك تلقى ضحايا الكوارث مساعدات من خلال نشاطات الخدمات الثنائية في البرنامج، حيث قدم البرنامج نحو ٢٥٠.٠٠٠ طن من المعونة الغذائية نيابة عن الجهات المتبرعة الثنائية.

- ٩- وفي عام ١٩٩٥، استفاد من الأنشطة الإنمائية التي ينفذها البرنامج ما يقرب من ٢٥ مليون نسمة من الفقراء والجوعى، تمثلت في ٩٥٠.٠٠٠ طن من المعونة الغذائية من خلال مجموعة متنوعة من المشروعات الإنمائية. وفي نهاية عام ١٩٩٥، كانت محفظة البرنامج للنشاطات الإنمائية الجارية تتألف من ٢٠٤ مشروعات إنمائية في ٨٣ بلداً، بلغت قيمتها ٢,٢٨ مليار دولار.
- ١٠- ويشير الإتجاه العام الى أن هناك انخفاضاً في الموارد المخصصة للمحفظة الإنمائية للبرنامج تستمر جنباً إلى جنب مع زيادة متكاملة في محفظة البرنامج المخصصة لعمليات الإغاثة.
- ١١- في عام ١٩٩٥، أنفق البرنامج ٢٥٠ مليون دولار على مشتريات الأغذية فيما يقرب من ٧٠ بلداً. وقد أبرم ما يزيد على نصف هذه المشتريات في بلدان نامية.
- ١٢- ويعتمد البرنامج في تنفيذ هذه الأعمال، على نحو ٤.٠٠٠ موظف منتظم، يعمل نحو ٧٥ في المائة منهم في الميدان، وذلك في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات الأعضاء وأكثر من ١.٠٠٠ منظمة غير حكومية قطرية ودولية.

التمويل وتبدير الموارد في المدى البعيد

- ١٣- من المحتم أن يترتب على تنفيذ قرار الدورة الأربعين للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، والذي أعادت تأكيده من جديد الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي، نتائج بعيدة المدى. ويمكن اعتبار النموذج الجديد لحسابات الفترة المالية كخطوة أولى نحو رفع التقارير عن الحسابات. ولما كان هناك جزء ضخم من أعمال الفترة المالية الجارية قد دبرت موارده قبل عام ١٩٩٦، فإن حسابات الفترة المالية المقبلة من المحتمل أن تكون مجرد خطوة ثنائية تجاه نموذج نهائي.

تنفيذ توصيات المراجع الخارجي وتحسين الإدارة المالية

- ١٤- هناك بعض الحقائق التي تؤخر خطى إدخال التحسينات، ويجدر أن نتذكر بعضها. ويعتبر البرنامج، بفضل ضخامة حجم مصروفاته، واحداً من أكبر وكالات منظومة الأمم المتحدة - إن لم يكن أكبرها على الإطلاق. فقد نمت نشاطاته نمواً سريعاً نتيجة لضغط عمليات الطوارئ التي تستأثر الآن بنحو ثلثي مصروفاته، بالمقارنة بما يقل عن ثلث هذا الحجم منذ خمس سنوات. فقد اضطر البرنامج الى تسليم معونات الإغاثة الغذائية في حالات الكوارث، وقد قام بذلك بنجاح، قبل أن ينظم كيفية رفع التقارير عنها. فلقد كانت أعداد الموظفين والإجراءات ونظم المعلومات غير كافية أو ملائمة مما زاد من تكديس المشكلات من هذا النوع دون تحديدها. وكان لابد من تطوير إجراءات خاصة للعمل في ظروف غير متوقعة ومواجهة صعوبات غير منتظرة. واضطررنا الى إدخال تغييرات واهتمنا ببناء قدرات على جميع مستويات الإدارة حتى يتسنى خلق أفرقة جديدة ومجابهة التحديات الجديدة. وما تزال هذه الجهود تبذل باستمرار. ويعتبر الموظفون الإداريون والماليون، الذين يدركون أهمية عمليات البرنامج، من أندر الموارد المحدودة للبرنامج. وكان من المحتم تقسيم جهودهم بين معالجة العمليات الجارية والمتأخرة، معتمدين في ذلك على نظم هشة للغاية، ومستخدمين ما تبقى لديهم من وقت في الإعداد لنظم مستقبلية.



١٥- وينبغي أن يزيد في نهاية هذه الفترة المالية الاهتمام بإرساء القواعد الإجرائية اللازمة لتحسين نوعية الإدارة المالية، وإنشاء نظم معلومات جديدة. وعندئذ يمكن التعرف على هيكل النظم المستقبلية. ومع ذلك فإن نظم المعلومات الحالية سوف تستمر كمورد رئيسي لإعداد حسابات الفترة المالية المقبلة.

زيادة الإيرادات عن المصروفات

١٦- زادت الإيرادات عن المصروفات بمقدار ١٥٣,٣ مليون دولار في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، بالمقارنة مع عجز قدره ٤٦,١ مليون دولار في الفترة المالية السابقة. وفي ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، بلغت الاحتياطيات وأرصدة حسابات الأمانة ٢٨٤,٧ مليون دولار. وتشمل هذه الأرقام جميع عمليات البرنامج، وإن كانت أرصدة حسابات الأمانة لاتوضع تحت تصرف البرنامج بصورة كاملة، إذ أن معظم هذه الموارد تقترب بعمليات محددة تشترطها الجهات المتبرعة.

التوصية بتوضيح تنفيذ قرار الدورة الثامنة والثلاثين للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها فيما يتعلق بالاحتياطي التشغيلي

١٧- وافقت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، أثناء انعقاد دورتها الثامنة والثلاثين، "على إنشاء احتياطي تشغيلي يصل حجمه إلى ٥٧ مليون دولار" على أن "ينشأ من المبالغ المرحّلة من الفترة المالية السابقة ١٩٩٢-١٩٩٣ وقدرها ٦,٩ مليون دولار، ونحو مليون دولار من صندوق رأس المال العامل، والمبالغ المستردة من البند الفرعي لعمليات اللاجئين المزمّنة، والى أن يتم بلوغ المستوى المرخص به، يحول إليه أي فائض مستقبلي في الإيرادات على المصروفات".

١٨- ويوصى المراجع الخارجي بأن يوافق المجلس التنفيذي على وثيقة تتعلق بالسياسات، تحدد تفصيلاً الفوائض القابلة للنقل، وعمليات تمويل الاحتياطي وطرق تجديده.

١٩- وقد يرغب المجلس التنفيذي عندئذ أن يعلن بصراحة أنه ينبغي ألا تكرر فوائض حسابات الأمانة التي تحتفظ بها الجهات المتبرعة لعمليات محددة إلى الاحتياطي التشغيلي، وأنه ينبغي زيادة الاحتياطي التشغيلي بعد الموافقة على الحسابات. ولهذا الغرض فإنه ينبغي أن يقرر المجلس ما يلي:

٢٠- أن فائض الإيرادات على المصروفات المقرر تكريسه للاحتياطي التشغيلي يجب أن يكون:

- قاصراً على تلك الفوائض التي تكون تحت تصرف الكامل للبرنامج،

- أن يخفض وفقاً لعمليات النقل التي تتم بناء على ترخيص المجلس التنفيذي،

- أن تنقل إلى الاحتياطي التشغيلي بعد موافقة المجلس على الحسابات.

التوصيات فيما يتعلق بالحسابات المراجعة، وإنشاء احتياطي خاص، وزيادة الاحتياطي التشغيلي

٢١- يبلغ هذا الفائض الموضوع تحت تصرف البرنامج بالكامل ٥٠,٩ مليون دولار، كما يتضح ذلك في الجدول (٩). وقد حذا البرنامج حذو منظمة الأغذية والزراعة، ولم يعتمد مبالغ لحسم الخصوم المتعلقة بالعملين، حتى الآن (أنظر الجدول ١٩). بيد أنه بناء على القواعد التي وضعتها الأمم المتحدة مؤخراً وافقت منظمة الأغذية والزراعة على أن تتحمل الخصوم التي نشأت عن التغطية الطبية للعاملين بعد إنتهاء الخدمة. ففي نهاية عام ١٩٩٣، كان البرنامج يواجه خصوصاً قدرها ٤١,٦ مليون دولار في هذا الخصوص. وينبغي أن تكون هذه الخصوم قد ازدادت في نهاية عام ١٩٩٥،

وسوف تتناولها دراسة اکتوارية فى نهاية شهر أغسطس/آب وتقدم الى دورة المجلس التنفيذى عقب الموافقة على الحسابات. وسوف يُخصص ٢٠ مليون دولار من فوائض الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ لإنشاء إعتماذ لمواجهة الخصوم المترتبة على التغطية الطبية للعاملين بعد إنتهاء الخدمة وستكون هذه أول خطوة لها أهميتها نحو تسوية حساباته.

٢٢- وبالتالي فإننا نوصى بأن يقوم المجلس التنفيذى بما يلى:

- أن يأخذ علماً بتقرير المراجع الخارجى،
- أن يوافق على حسابات البرنامج للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥، اعمالاً للمادة ٣٠ من اللائحة العامة،
- أن ينشئ إعتماذاً خاصاً يبلغ ٢٠ مليون دولار، ويخصص للتغطية الطبية للعاملين بعد إنتهاء الخدمة،
- أن يرفع مستوى الاحتياطى التشغيلى الى ٤٠ ٢٠٣ ٠٠٠ دولار باستخدام رصيد الفائض (٣٠ ٩٣٥ ٠٠٠ دولار).



تقرير المراجع الخارجي بشأن الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي

عن الفترة المالية ١/١/١٩٩٤-٣١/١٢/١٩٩٥

المحتويات

الفقرات	
١	مقدمة
٥-٢	نطاق المراجعة
٧-٦	استعراض مسائل الإدارة
٨	التوصيات السابقة
	الموجز
٢٣-٩	المسائل المالية
٣٠-٢٤	مسائل الإدارة
	التقرير الكامل للمراجعة
	المسائل المالية
٣٣-٣١	نموذج الكشوف المالية
٣٩-٣٤	الفائض والاحتياطي التشغيلي
٤٤-٤٠	المصروفات المستحقة
٥٠-٤٥	مصروفات المكاتب القطرية
٥٨-٥١	تكاليف دعم البرامج والتكاليف الإدارية الأخرى
٥٩	الأموال النقدية والاستثمارات
٦٤-٦٠	حسابات القبض والدفع
٦٧-٦٥	سياسة التأمين
٧٠-٦٨	تحويل السلع إلى نقد
٧٤-٧١	تقييم المعاملات العينية
٧٥	إقفال المشروعات المستكملة
٨٠-٧٦	العمليات الثنائية
٨٢-٨١	الخصوم المتعلقة بالعمالين
٨٦-٨٣	الاجراءات التي اتخذت استجابة للتقارير السابقة
	مسائل الإدارة
٩٩-٨٧	نظم المعلومات المالية والنظم المحاسبية
١٠٠	شكر وتقدير

تقرير المراجع الخارجي بشأن الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي

عن الفترة المالية ١/١/١٩٩٤-٣١/١٢/١٩٩٥

مقدمة

- ١- قمنا بمراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن الفترة المالية ١/١/١٩٩٤ - ٣١/١٢/١٩٩٥ والتي قدمتها لنا المديرية التنفيذية، وفقاً للمادتين ٩-٤ و ١٠-٣ من اللائحة المالية للبرنامج.

نطاق المراجعة

- ٢- تحدد نطاق المراجعة إعمالاً للمادة ١١ من اللائحة المالية للبرنامج والإختصاصات الإضافية التي تنظم المراجعة الخارجية المرفقة طيه.
- ٣- وقد أجرينا عملية المراجعة وفقاً للمعايير المحاسبية المشتركة الصادرة عن مجلس المراجعين الخارجيين في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة. وتتطلب هذه المعايير منا وضع خطط للمراجعة وتنفيذها من أجل الحصول على تأكيدات معقولة بأن الكشوف المالية خالية من أى جوانب خطأ مادية. وتتحمل المديرية التنفيذية مسؤولية إعداد هذه الكشوف المالية، أما مسؤوليتنا فتركز على إبداء رأينا في هذه الكشوف.
- ٤- وقد استندت مراجعتنا الى عملية فحص إختبارية لجميع الأسانيد المؤيدة للكشوف المالية. كذلك، اشتملت مراجعتنا على تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة مع مراعاة السلطات التشريعية وكذلك تقييم العرض الشامل للكشوف المالية.
- ٥- وقد أتاحت لنا هذه المراجعة التوصل الى رأى بشأن الكشوف المالية نوره في صفحة رقم ٣٦.

استعراض مسائل الإدارة

- ٦- بالإضافة الى مراجعتنا للحسابات أجرت هيئة مكتبنا مراجعات لمسائل الإدارة بمقتضى المادة ١١-٤ من اللائحة المالية للبرنامج. ففي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، إهتمت هذه المراجعات لمسائل الإدارة أساساً بفعالية نظم المعلومات المالية والنظم المحاسبية وكفاءتها في عمليات البرنامج، ومن بينها إجراءات الرقابة الداخلية. وترد النتائج المفصلة لهذه المراجعات في التقرير الحالى.
- ٧- فى عامى ١٩٩٥ و ١٩٩٦، قام موظفو مكتبنا بزيارة تسعة بلدان فى أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا، حيث قاموا بمراجعة المسائل المالية والمتعلقة بالإدارة فى المكاتب القطرية للبرنامج فى تلك البلدان، وكذلك مراجعة عدد من المشروعات التى يجرى تنفيذها هناك. وقد رفع تقرير تفصيلى الى المديرية التنفيذية بملاحظاتهم وتوصياتهم، عقب إتمام هذه الزيارات. كذلك فقد أدمجت هذه الملاحظات والتوصيات فى التقرير الحالى حيثما وجد ذلك مناسباً.

التوصيات السابقة

- ٨- كذلك يتضمن هذا التقرير التعقيبات على الإجراءات التى أتخذت إستجابة للتوصيات التى إحتوتها التقارير السابقة، وذلك حين تكون المسائل التى تتناولها ذات أهمية مما يحتم إسترعاء إنتباه الدول الأعضاء اليها. فقد أدمجت هذه التعقيبات



إما فى القسم الخاص بها، أم أنه أعيد تجميعها فى نهاية التقرير فى قسم خاص حيث يسهل تحليل وتقييم إجراءات متابعتها.

الموجز

المسائل المالية

⇐ نموذج الكشوف المالية

٩- أعد برنامج الأغذية العالمى الكشوف المالية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ وفقاً للمعايير المحاسبية التى أصدرتها الأمم المتحدة مؤخراً. ووفقاً لهذا النموذج الجديد، فإن الكشوف المالية تقدم عرضاً موحداً لجميع الإيرادات والمصروفات وكذلك لجميع الأصول والخصوم للبرنامج. ومع ذلك، فإنه يمكن إدخال مزيد من التحسين على هذا العرض، وقد أوصينا بأنه يجب، فى المستقبل، أن يرتكز هذا العرض على نموذج التمويل فى المدى البعيد الذى طبق فى عام ١٩٩٥ (الفقرات ٣١-٣٣).

⇐ الاحتياطي التشغيلي

١٠- بلغ فائض الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ الذى يمكن تحويله الى الاحتياطي التشغيلي ٥٠,١ مليون دولار. ونحن نوصى بأن يوافق المجلس التنفيذى على وثيقة تتعلق بالسياسات وتتناول تفاصيل تحديد الفائض القابل للتحويل، وتمويل الاحتياطي وطرق تجديده (الفقرات ٣٤ - ٣٩).

المصروفات المستحقة

١١- تتألف المصروفات المستحقة (٣٢٣ مليون دولار) من الإلتزامات القائمة (١٧٥ مليون دولار) ومن اعتماد لتكاليف النقل الداخلى والتخزين والمناولة يجب أدائه فيما يتعلق بالسلع التى تم شحنها أثناء الفترة المالية (٤٨ مليون دولار). وقد أوصينا، إتفاقاً مع السياسات التى حددتها المديرية التنفيذية، بأنه يمكن الاستعاضة عن اعتماد تكاليف النقل الداخلى والتخزين والمناولة بالتزامات قائمة منتظمة يجرى تحديدها وتوضيحها طبقاً لنصوص المعايير المحاسبية للأمم المتحدة (الفقرات ٤٠-٤٤).

مصروفات المكاتب القطرية

١٢- على أثر التوصيات التى تقدم بها سلفنا، لوحظت تحسينات فى الرقابة المالية على العمليات الميدانية. ومع ذلك فقد رأى موظفو مكتبنا أن هناك مجالاً لإدخال مزيد من التحسينات فى إعداد حسابات مصروفات المكاتب القطرية، ومراقبة الأرصدة المصرفية وفتح حسابات مصرفية ميدانية. وقد أوصينا، بوجه خاص، بأن تكون هناك متابعة أدق لأرصدة حسابات السلفة المستديمة، وأن يجرى تعزيز فحص كشوف السلفة المستديمة قبل إدخال المعاملات المبلغة فى النظام المحاسبى المركزى (الفقرات ٤٥-٥٠).

التكاليف الإدارية

١٣- بلغت التكاليف الإدارية ١٩٦,٢ مليون دولار أثناء الفترة المالية. واشتملت هذه التكاليف على ٠,٧ مليون دولار تتعلق ببرامج تحسين الإدارة المالية. أما التكاليف الأخرى لبرنامج تحسين الإدارة المالية فقد صرفت من عملية خاصة لبرنامج تحسين الإدارة المالية وبلغ حجمها ٠,٦ مليون دولار. وقد بلغ الرصيد المرحل بموجب هذه العملية الخاصة ٧,٩ مليون دولار (الفقرتان ٥٨ و ٥١).

١٤- كذلك أوصينا بضرورة توضيح الوضع القانوني للمساهمات النقدية النظيرة التي تقدمها الحكومات تجاه تكاليف المكاتب القطرية، لتحديد الظروف التي تصبح معها هذه المساهمات التزاماً ثابتاً من قبل الحكومات (الفقرات ٥٢-٥٥).

١٥- وبلغت التكاليف الفعلية للخدمات التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة خلال هذه الفترة المالية نحو نصف المبلغ الذي خصص لها في ميزانية دعم البرنامج والتكاليف الإدارية. وقد أوصينا بأن تعدل تقديرات الميزانية تعديلاً أدق وفقاً للاحتياجات، على أن تكون تكاليف الدعم الوثائقي المتاحة أكثر شمولاً (الفقرتان ٥٦ و ٥٧).

الأموال النقدية والاستثمارات

١٦- يبدو أن من المرغوب فيه، في ضوء حجم الأرصدة السائلة التي يحتفظ بها البرنامج، أن الأمر يدعو إلى زيادة روح المبادرة والمسؤولية في إدارة البرنامج لأمواله النقدية وإستثماراته. وعملاً على بلوغ هذه الأهداف، أوصينا بأن يدخل البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة في إتفاق رسمي يحدد مسؤوليات كل منهما ويضع الآليات الكفيلة بصنع القرار (الفقرة ٥٩).

حسابات قيد التحصيل والدفع

١٧- أثبت استعراض الحسابات قيد التحصيل والدفع أن هناك ضرورة لتشديد عمليات الرصد لهذه الحسابات بصفة منتظمة طوال الفترة المالية، مع توجيه عناية خاصة للمعاملات المتعلقة (الفقرات ٦٠ - ٦٤).

سياسة التأمين

١٨- قررت الأمانة في سبتمبر/أيلول ١٩٩٤، تنفيذ سياسة جديدة للتأمين الذاتي ولتغطية المخاطر بالتأمين الذاتي. ويبدو أن هذا الإعتقاد، الذي رفع تقرير عنه في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، يعمل على نحو مرض. ومع ذلك، فقد أوصينا بأن يضع البرنامج وينفذ خطوطاً توجيهية لأداء الأقساط ودفع المطالبات بصفة منتظمة طوال الفترة المالية (الفقرات ٦٥-٦٧).

تحويل السلع إلى نقد

١٩- يبدو، لكافة الأغراض العملية، أن توصيات سلفنا الخاصة بتحويل السلع إلى نقد لم تنفذ. ونظراً لأهمية هذه العمليات والتحديد المبهم للمسؤوليات بين البرنامج والحكومات المستفيدة، أصبحت الحاجة ملحة إلى تحديد الطرق التي يمكن بها للبرنامج أن يمارس مسؤولياته الإشرافية ورفع التقارير عنها بوجه عام. ونحن نوصي بأن يصدر البرنامج خطوطاً توجيهية شاملة بصدد هذه المسألة، بعد أن يضع في إعتباره مختلف الظروف المحلية، وأن تنص الإتفاقات الخاصة بمختلف المشروعات تفصيلاً على حدود المسؤوليات التي يعهد بها إلى البرنامج في تحويل السلع إلى أموال نقدية وفي ضمان وإدارة الأموال التي تتحقق من ذلك (الفقرات ٦٨-٧٠).



تقييم المعاملات العينية

٢٠- خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، بلغت المساهمات السلعية ٥٥ في المائة من مجموع المساهمات. ويعتبر تقييم هذه المساهمات وإدراجها في حسابات البرنامج مسألة معقدة وتفقر الى الإتساق. ونحن نوصى بأن يعاد النظر في نظم التقييم التي تطبق على المعاملات العينية، بغية توثيق هذه النظم وتبسيطها وتوحيد عمليات تسجيل تلك المعاملات (الفقرات ٧١-٧٤).

إقفال حسابات المشروعات المستكملة

٢١- تظل مشروعات عديدة قائمة دون إقفالها رسمياً لوضع سنوات بعد إستكمال أعمالها. ونحن نوصى بإصدار وتنفيذ إجراءات إقفال المشروعات وتسليم الأرصدة المتعلقة بميزانياتها، بغية سد الفجوة بين إستكمال العمليات والإقفال النهائى للمشروعات (الفقرة ٧٥).

العمليات الثنائية

٢٢- ينبغي ألا تتجاوز المصروفات من المساهمات الثنائية الأموال التي تسلمها البرنامج بالفعل. ومع ذلك، فقد حدث تجاوز للمصروفات بمبلغ ٦,٦ مليون دولار حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥. وتنشأ مواطن الضعف فى الإدارة المالية للعمليات الثنائية، على الأقل في جزء منها، من الإفتقار الى وجود قنوات راسخة للاتصال أو تحديد واضح للمسؤوليات بين الوحدات الإدارية المعنية - وهو الأمر الذى ينبغي تصحيحه (الفقرات ٧٦-٨٠).

التزامات البرنامج عند انتهاء خدمة العاملين

٢٣- اتفقا مع المعايير المحاسبية للأمم المتحدة، فقد ألحق جدول جديد رقم ١٩ للكشوف المالية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ لتوضيح سياسة البرنامج إزاء توفير الإعتمادات لإستحقاقات نهاية خدمة العاملين. ومع ذلك، فإن هذا الجدول لا يشمل تقديراً لالتزامات البرنامج عند انتهاء خدمات العاملين فيما يتعلق بالموظفين المهنيين (الفقرتان ٨١ و ٨٢).

مسائل الإدارة

↳ نظم المعلومات المالية ونظم المحاسبة

- ٢٤- أمكن بمرور الوقت تطوير النظم الحالية للمعلومات المالية ونظم المحاسبة بطريقة تدريجية لتستجيب مع الاحتياجات المتغيرة حالما يتسنى تحديدها، ودون العمل على تحقيق الاتساق العام فيما بينها (الفقرة ٨٧).
- ٢٥- ويوجد مواطنان رئيسيان من مواطن الضعف فى النظم الالكترونية لتحليل البيانات هما: أن وظائف النظم الفرعية ليست كافية للاضطلاع بالمهام التي تعهد إليها، ووجود عيوب فى الوصلات التي تربط بين النظم الفرعية والنظام المحاسبى المركزى مما يخلق بيئة رقابية ضعيفة (الفقرات ٨٨-٩١).
- ٢٦- وبالإضافة الى ذلك، أوضح الاستعراض أن هناك افتقاراً مزعجاً لنظام إجرائى يتعلق بتوثيق هذه النظم وتوفير الأمان والأساليب المالية لها (الفقرات ٩٢-٩٤).
- ٢٧- ويبدو أن هذا الضعف فى بيئة تثبيت البيانات المحاسبية لا يقابل، بوجه خاص، بتنفيذ صارم للإجراءات المالية والمحاسبية المحددة تحديداً جيداً. فإن نصوص اللائحة المالية وقواعد البرنامج لا يعززها، كما ينبغي، تعليمات تنفيذية

شاملة ومكتوبة، تطبق في سائر عمليات البرنامج. وينسحب هذا على المقر الرئيسي وعلى الميدان. فقد أكدت الزيارات الميدانية الوضع السيء للعمليات المالية والمحاسبية في المكاتب القطرية (الفقرتان ٩٥ و ٩٦).

٢٨- ونتيجة للتطور التدريجي لهذه النظم التي تطبق في البرنامج، فإن التقارير المالية التي ترسل الى الجهات المتبرعة لا يمكن اعدادها بالطرق الأوتوماتيكية، بل أنها تعد يدوياً بتكاليف ضخمة، ويبدل جهد كبير لإسترجاع أجزاء من هذه المعلومات من النظام المحاسبى المركزى ومختلف النظم الفرعية (الفقرة ٩٧).

٢٩- ونظراً لمواطن الضعف المتفشية والتي سلف تحديدها، قرر البرنامج فى عام ١٩٩٥، تطبيق منهاج شامل وردت تفاصيله فى برنامج تحسين الإدارة المالية. ونحن نتفق مع هذا المنهاج الشامل، وإن كان تنفيذه سوف يستغرق بعض الوقت. ولذلك، فنحن نوصى بأن تدخل تحسينات فورية، تتفق مع الإستراتيجية طويلة الأجل، دون انتظار لوضع القرارات الخاصة بمشروع برنامج تحسين الإدارة المالية فى صيغتها النهائية (الفقرة ٩٨).

٣٠- وينبغى أن تشمل هذه التحسينات إصدار تعليمات تشغيلية مكتوبة تطبق فى جميع أنشطة البرنامج تحدد مصطلحات الرقابة الداخلية وإجراءاتها، وتوزع المسؤوليات المراد الاضطلاع بها، مع اصدار التعليمات المحاسبية التشغيلية وتنفيذها (بما فى ذلك إعداد رسم بيانى منقح للحسابات معدل وفقاً للنموذج الجديد للتمويل الذى يتبعه البرنامج)، وارسال المعلومات المحاسبية من المكاتب القطرية الى المقر الرئيسى بطريقة الكترونية، وطبقاً لنموذج يتفق مع النظام المحاسبى المركزى (الفقرة ٩٩).

التقرير الكامل للمراجعة

المسائل المالية

← نموذج الكشوف المالية

٣١- يتباين نموذج الكشوف المالية للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥، تبايناً كبيراً عن النموذج الذى طبق فى الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وقد إستخدم البرنامج هذه الطريقة الجديدة فى العرض، بعد أن اعترفت الجمعية العامة فى عام ١٩٩٣ بالمعايير المحاسبية الموحدة والمشاركة بين وكالات الأمم المتحدة، وكانت الجمعية العامة قد طلبت الى الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة وبرامجها بضرورة مراعاة هذه المعايير عند إعداد كشوفها المالية". كذلك، فإنه بناء على توصية الجمعية العامة بوضع المزيد من تلك المعايير، أوصت لجنة التنسيق الإدارية بتقديم الكشوف المالية وفقاً لنموذج جديد قرر البرنامج استخدامه كوثيقة مرجعية لتقديم كشوفه المالية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

٣٢- وتمثل هذه الطريقة الجديدة فى تقديم الكشوف المالية، والتي تشكل تغييراً فى السياسات المحاسبية كما هو مبين فى الجدول ٢ الملحق بهذه الكشوف، تحسناً كبيراً فى رفع التقارير عن العمليات المالية للبرنامج.

وتجدر بوجه خاص الإشارة الى مايلى:

- فأول مرة، يعطى كشف الإيرادات والمصروفات (الكشف الأول) صورة شاملة لجميع إيرادات البرنامج وجميع مصروفاته، بما فى ذلك الإيرادات والمصروفات التى تتعلق بالعمليات الثنائية، وخطة الإستعانة بالموظفين المهنيين المبتدئين، وتكاليف الدعم، كما يعطى صورة شاملة لزيادة الإيرادات على المصروفات (أو النقص فيها)،



- ونتيجة لذلك فإن كشف الإيرادات والمصروفات من ناحية، وكشف الأصول والخصوم (الكشف الثانى) من ناحية أخرى، يتفقان الآن أحدهما مع الآخر،
 - وتحدد الآن بوضوح مختلف فئات الإيرادات (مع التمييز بوجه خاص بين الإيرادات العينية والنقدية) فى الكشف الأول،
 - وأخيراً، فقد تم توضيح ضرورة التبليغ عن خصوم البرنامج لدفع مستحقات العاملين فى نهاية الخدمة، كما هو مبين فى الجدول (١٩) الملحق بالكشوف، وفى الفقرتين ٨١ و ٨٢ من هذا التقرير.
- ومع ذلك فإننا نرى أنه من المستطاع ادخال مزيد من التحسين على نموذج الكشوف المالية الذى طبق فى الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥.

إذ يعاد تجميع أنشطة البرنامج، وتعرض فى خانتين، أحدهما خانة "العمليات متعددة الأطراف"، والأخرى "العمليات الثنائية"، مع بيان موقفهما الموحد فى خانة ثالثة ("حسابات الأمانة"). وقد احتفظ بهذا التجميع لأنشطة لأسباب عملية، وإن كان لا يتفق مع الاختلافات فى ملكية الأموال أو فى الوضع القانونى لأنشطة. فعلى سبيل المثال تشمل "العمليات متعددة الأطراف" العمليات التى تكون الأموال المساهم بها من أجل تنفيذها، ملكاً للبرنامج (وهى مساهمات للبرنامج العادى والمساهمات الأخرى "غير الموجهة") وكذلك العمليات التى تقوم الجهات المتبرعة بتوجيه استخدام الأموال المخصصة لها، وبالتالي ليست تحت تصرف البرنامج (وهى العمليات متعددة الأطراف "الموجهة"). وبالمثل فإن الأنشطة المقيدة تشمل النشاطات التى تنفذ بموجب تفويض خاص من اللائحة العامة أو بناء على قرارات لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، والعمليات التى لاتحددها اللجنة والتى تقيد كل منها على حدة (مثل برنامج تخفيف وطأة الكوارث أو عمليات الطوارئ الخاصة).

ولقد لاحظنا أن لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها قد طبقت، فى دورتها الأربعين فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٥، نموذجاً تمويلياً يحدد مختلف فئات الأنشطة التى يتولى البرنامج تنفيذها، ويحدد أوضاعها القانونية. وبموجب هذا النموذج فإن الأنشطة تتألف من (١) التنمية (وتشمل عمليات الإحياء والاستعداد لمواجهة الكوارث)، (٢) عمليات اللاجئين المزمدة، (٣) عمليات الطوارئ، (٤) العمليات الخاصة. ويتولى تمويل هذه الأنشطة إما "الجهات متعددة الأطراف"، أو "الجهات متعددة الأطراف الموجهة" أو "الأطراف الثنائية". ويتيح هذا النموذج تحديد درجة "الملكية" التى يتمتع بها البرنامج تجاه هذه الأموال.

لذلك، فإننا نوصى بأن يجرى فى المستقبل تجميع الأنشطة الواردة فى بداية الكشوف المالية على أساس الأوصاف المحددة فى نموذج التمويل طويل الأجل.

↔ الفائض والاحتياطي التشغيلي

٣٤- يعطى الكشف الأول صورة موحدة لزيادة الإيرادات على المصروفات" وهو الذى يعكس نتيجة عمليات البرنامج خلال الفترة المالية. وقد بلغ حجم هذا الفائض ١٥٣,٣ مليون دولار فى الفترة المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٥، مقارنة بنقص قدره ٤٦,١ مليون دولار خلال الفترة المالية السابقة (وهو ما يماثل رقم الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥).

بيد أن استخدام طريقة عرض الخانتين لا يتيح تمييز ذلك الجزء من الزيادة الذى يذهب الى البرنامج، وما الذى تحت تصرف الجهات المتبرعة.

وترد هذه المعلومات مفصلة في الجدول (٣) زيادة إيرادات البرنامج العادي على المصروفات (٦٢,٣ مليون دولار) التي تعود الى البرنامج، وأن هذه الزيادة تترتب على العمليات متعددة الأطراف بخلاف البرنامج العادي (٦٣,٢ مليون دولار) وتخصص للأغراض المحددة والتي تكون في جانب منها تحت تصرف البرنامج، ويمكن من ناحية أخرى أن توجه نحو الاستخدامات التي تحددها الجهات المتبرعة، وأخيراً، الفائض الذي ينشأ من العمليات الثنائية (٢٧,٨ مليون دولار) والذي يحتفظ به في حسابات الأمانة نيابة عن الجهات المتبرعة.

٣٥- وبموجب طريقة العرض الجديدة، يوضح أسفل الكشف الأول كيف ساهمت زيادة (أو نقص) الإيرادات على المصروفات الناشئة من عمليات الفترة المالية في تكوين احتياطات وأرصدة مالية، في حين يوضح أسفل الكشف الثاني توزيع هذه الاحتياطات والأرصدة فيما بين مختلف الاستخدامات المقررة.

٣٦- وقد نشأ هذا الوضع من قرار لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، في دورتها الثامنة والثلاثين، في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤، بإنشاء احتياطي تشغيلي، اتفاقاً مع المادة ٧-٤ من اللائحة المالية. وقد وفرت اللجنة التمويل المبدئي للاحتياطي التشغيلي بمبلغ ٩,٣ مليون دولار، تشمل مليون دولار واحد نقلت من صندوق رأس المال العامل. وعلى الرغم من أن هذا لم يذكر رسمياً في قرار اللجنة، فقد تلقينا تأكيدات من الأمانة بأنه سيتم إلغاء صندوق رأس المال العامل. ونحن نرى أن هذا أمراً ضرورياً، إذ أن الإحتياطي التشغيلي سوف يحل، بالنسبة لجميع الأغراض العملية، محل صندوق رأس المال العامل.

٣٧- ولقد أنشئ الاحتياطي التشغيلي بمستوى قدره ٥٧ مليون دولار تمول من "أى فائض مستقبلي في الإيرادات على المصروفات". ويجدر توضيح ذلك، فإن مفهوم "الفائض" لا يشير الى زيادة الإيرادات على المصروفات، لكنه يعنى الفوائض المتراكمة لدى البرنامج والتي عادة ما تذكر في أسفل الكشف الثاني، بعد اجراء عمليات النقل المالية فيما بين البرامج. وعلاوة على ذلك، فإن الفائض المتاح لتمويل الاحتياطي التشغيلي لا يعنى "أى فائض"، حيث أنه، كما سلفت الإشارة، فإن فائض البرنامج العادي وحده هو الذي يترك تحت تصرف البرنامج. ويبين هذا البند الأخير في الجدول ٩ الملحق بالكشوف المالية، ويبلغ نحو ٥٠,١ مليون دولار في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥.

٣٨- بيد أن نقل هذا الفائض الى الاحتياطي التشغيلي لا يظهر في الكشوف المالية (حيث ما يزال هذا الرقم عند ٩,٣ مليون دولار في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥) إذ ترى الأمانة أنه لا يمكن تنفيذ هذا النقل قبل موافقة المجلس التنفيذي على الكشوف المالية، وبالتالي على الفائض المتاح رغم أن القرار المنشئ للاحتياطي لم يشترط مثل هذه الموافقة المسبقة.

٣٩- ونظراً لما تقدم، فإننا نوصي بتقديم وثيقة تتعلق بالسياسات الى المجلس التنفيذي تحدد طرق تمويل الاحتياطي التشغيلي وتجديد موارده (مع تحديد مصادر التمويل، والترخيص بالسحب منه، وآليات تجديد موارده، وتحديد المسؤوليات لرصد عملياته).

المصروفات المستحقة

٤٠- كما سبق توضيحه في موجز السياسات المحاسبية ذات الأهمية (الجدول ٢، الفقرة ٥-٢)، فإن المصروفات المستحقة تشمل الالتزامات القائمة والاعتمادات التي تمثل أفضل تقدير للتكاليف التي يتعين سدادها فيما يتعلق بالنقل الداخلي والتخزين والمناولة للسلع التي شحنت خلال الفترة المالية. وقد بلغ مجموع المصروفات المستحقة ٣٢٢,٩ مليون دولار حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥. ويقل هذا بمقدار ٤٧,٦ مليون دولار عن المستوى الذي كان سائداً عند اقفال حسابات الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣، لكنه يمثل نفس النسبة من المصروفات النقدية (١٨ في المائة).



٤١- وقد يوافق موظفو مكتبنا على أرصدة النفقات المستحقة الموضحة في الكشف بعد أن تكون الأمانة قد أجرت مراجعة شاملة لتلك الأرصدة في نهاية الفترة المالية والتي تخص أساساً اعتمادات النقل الداخلى والتخزين والمناولة وترتب عليها تخفيض المبلغ الكلى للمصروفات المستحقة بمقدار ١٩٣,٧ مليون دولار. فيما بين نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٥ واقفال هذه الحسابات. ومع ذلك، فإن مبلغ المصروفات المستحقة الذى ورد ذكره في الكشف المالية يبرز الحاجة الى أن يكون هناك رصد دقيق ورقابة وثيقة لتدفق الأرصدة الجديدة بصفة يومية. ومن المرغوب فيه تماماً أن يتخذ مزيداً من الإجراءات للحيلولة دون حدوث تكس للأرصدة المستحقة على نحو غير سليم فى المستقبل.

٤٢- فمن مجموع الرصيد البالغ ٣٢٢,٩ مليون دولار، ظلت هناك التزامات مستحقة قدرها ٤١,٩ مليون دولار (١٣ فى المائة) لمدة تزيد على عامين. وعلى الرغم من أن الالتزامات القائمة لا تتقضى فى البرنامج، فإن من مقتضيات الإدارة السليمة أنه يجب تصفية هذه الالتزامات فى غضون فترة زمنية معقولة لا ينبغى أن تتجاوز عامين. وينطبق هذا بصفة خاصة على مبلغ الالتزامات (ثلاثة ملايين دولار) الذى نشأ فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٩١، على الرغم من أنها تتعلق أحياناً بإجراءات داخلية لم يبت فيها مما يجعل الإدارة معرضة عن أن تقرر التسليم بها، وتنتهى تسويتها أو إلغاؤها فى أسرع وقت ممكن.

٤٣- ومن مجموع المصروفات المستحقة، بلغت الالتزامات القائمة ١٧٥ مليون دولار فى ١٢/٣١/١٩٩٥، أى بزيادة قدرها ٢٥ مليون دولار على المستوى الذى بلغته فى ١٢/٣١/١٩٩٣. وينشأ ذلك، فى جانب منه على الأقل، من زيادة حجم عمليات الطوارئ.

٤٤- وتمثل تكاليف النقل الداخلى والتخزين والمناولة نحو نصف مجموع المصروفات المستحقة (١٦١,١ مليون دولار). من هذا المبلغ إلتزامات مستحقة قدرها ١٣,١ مليون دولار فقط بموجب عقود أبرمها البرنامج. أما الباقى (وقدره ١٤٨ مليون دولار) فهو نتيجة لعمليات الشحن بالأسعار المحلية للنقل الداخلى والتخزين والمناولة وتمثل اعتماداً أنشئء لمواجهة هذه التكاليف فى المستقبل. وقد وافق البرنامج على أن يرفع تقريراً مستقلاً بهذا الاعتماد فى بداية الكشف الثانى. فى يوليو/تموز ١٩٩٤، أشارت المديرية التنفيذية عند تقديمها لحسابات الفترة المالية ١٩٩٢ - ١٩٩٣ للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها أن الأمانة تقوم حالياً بوضع منهجية جديدة لإدارة التزامات النقل الداخلى والتخزين والمناولة وتسجيلها. وبمقتضى هذه المنهجية الجديدة المقترحة، سيسجل الالتزام الخاص لتكاليف النقل الداخلى والتخزين والمناولة فى المرحلة التى يبرم فيها البرنامج عقداً بشأن النقل الداخلى، وبالأسعار الواردة فى العقد. وسيوفر ذلك، مقترناً برصد حركة الأغذية عن كثب، أساساً لتحديد قيمة الإلتزامات المستحقة لتكاليف النقل الداخلى والتخزين والمناولة على نحو أكثر دقة فى أى وقت من الأوقات". وهذا التغيير فى المنهجية الذى كان من المحتم أن يجعل حساب تكاليف النقل الداخلى والتخزين والمناولة متفقة مع المعايير المحاسبية للأمم المتحدة لم يكن قد نفذ بعد عند اقفال الفترة المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٥. واعترافاً بالصعوبات العملية فى تنفيذ هذا التغيير، مازلنا نوصى بأن تقديرات تكاليف النقل الداخلى والتخزين والمناولة ينبغى أن تحل محلها فى المستقبل التزامات عادية تحدد وتوضح بمقتضى نصوص المعايير المحاسبية المشتركة للأمم المتحدة.

مصرفات المكاتب القطرية

٤٥- تتفق فى المكاتب القطرية نسبة كبيرة من المصروفات النقدية للبرنامج. وأثناء الفترة المالية، بلغت هذه المصروفات ٥١٢,١ مليون دولار. وتصرف المدفوعات المحلية من خلال حسابات للسلفة المستديمة يديرها المديرون القطريون (٢٩٧,٥ مليون دولار)، ومن خلال الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى، الذى يتقاضى هذه المدفوعات من

البرنامج من خلال نظام القسائم المكتبية الداخلية (٦,٤٢١ مليون دولار). ولقد أجرى سلفنا مراجعة شاملة للرقابة المالية على عمليات المكاتب القطرية وأوصى بإدخال عدد من التحسينات في هذا المجال. ونود، متابعة لهذه التوصيات، أن نبدي ملاحظتنا على عمليات المحاسبة والتمويل والترتيبات المصرفية.

اعداد الحسابات لمصروفات المكاتب القطرية

٤٦- تبلغ المصروفات المحلية، مشفوعة بالأسانيد المؤيدة للمقر الرئيسي لادراجها في الحسابات. وتتولى تحليل نتائج السلفة المستديمة والقسائم المكتبية الداخلية وحدة متخصصة تراجع المعاملات وتدخلها يدويًا في النظام المحاسبي. وهي عملية تستغرق وقتًا طويلاً. وقد قامت وحدة حسابات المكاتب القطرية بتحليل ما يقرب من ٥٠٠ ١ كشف من كشوف حسابات السلف المستديمة و ٢٠٠ ٢ كشف من كشوف القسائم المكتبية الداخلية أثناء الفترة المالية. وقد لاحظ سلفنا أنه كان هناك تأخير كبير في تحليل كشوف حسابات المكاتب القطرية عند انتهاء عام ١٩٩٣.

ولقد تحسن الوضع في هذا الخصوص: وذلك بتدعيم وحدة الكشوف وزيادة عدد موظفيها من ١٤ شخصاً في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣ إلى ١٧ في نهاية ١٩٩٥، وتنفيذ ضوابط أشد لى ترسل المكاتب القطرية بهذه الكشوف في الوقت المناسب، مع اصدار إجراءات منقحة للتحليل لتتيح التعويض عن هذا التأخير. وفي نهاية عام ١٩٩٥، أمكن تحليل جميع كشوف حسابات السلفة المستديمة والقسائم المكتبية الداخلية.

٤٧- بيد أنه ما تزال هناك نقاط للضعف في نوعية مراجعة المعاملات.

أولاً، أنه ما يزال هناك تأخير في تحليل كشوف المكاتب القطرية أثناء معظم الفترة المالية، مما يعنى أن المدفوعات المسجلة لا تبين حقيقة الوضع إلى حد كبير وأن الأمانة لم تكن في وضع يسمح لها برصد المدفوعات في مقابل الالتزامات على وجه الدقة. وفي ٣٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٥، كان ما يزال هناك تأخير يغطي شهرين. ولذلك، فإنه أثناء الربع الأخير من عام ١٩٩٥ والأسابيع الأولى من عام ١٩٩٦، لم يتعين على وحدة الكشوف أن تحلل ما يتدفق عليها من كشوف في نهاية الفترة المالية فحسب، بل كان يتعين عليها أيضاً أن تعوض عن التأخيرات المتركمة. ونتيجة لذلك، أجرى فحص للمصروفات المبلغة في ظل ضغوط صعبة.

ثانياً، أن المستندات المؤيدة لا تكون دائماً كافية لتسمح بالفحص الملائم. وقد حدد موظفو مكتبنا ثلاثة مكاتب قطرية لا ترسل الوثائق المؤيدة لكشوفها للسلفة المستديمة إلى المقر الرئيسي رغم أنه لم يصدر لها ترخيص بتلك الاستثناءات.

وأخيراً، أمكن تيسير الضوابط إلى حد ما في نهاية الفترة المالية، وأدرجت في الحسابات مبالغ كبيرة من المصروفات غير الملتزم بها من جانب المكاتب القطرية. ولم تستطع الأمانة تحديد مجموع المبالغ المعنية. لكنه على أساس تحليل للعينة أجراه مكتب المراجع الداخلى واستعرضه موظفو مكتبنا، فإن المصروفات غير الملتزم بها بلغت ١٤ في المائة (ثمانية ملايين دولار من عينة قدرها ٥٨ مليون دولار) من مصروفات المكاتب القطرية قبل الاقفال النهائية للحسابات. وتبذل الجهود منذ وقت مبكر في عام ١٩٩٦ لتوزيع هذه المصروفات على الالتزامات المتصلة بها. ومع ذلك، فإنه عند اختتام هذا التقرير، كشف موظفو مكتبنا عن خمسة مكاتب قطرية ما تزال بها مصروفات غير ملتزم بها تبلغ ٣,٢ مليون دولار. وتكشف المصروفات غير الملتزم بها عن ضعف في الرقابة على الميزانية، إذ أن هذه المصروفات ما كان ينبغي أن تحدث بالدرجة الأولى حيث لم يكن هناك تفويض ملائم بها، كما تكشف عن مشكلة محاسبية إذ أن هذا الاجراء يخلق مخاطر ازدواجية المحاسبة لهذه المصروفات.

ونتيجة للمراجعات التي أجريت عند اختتام الحسابات، فإن المبالغ المتبقية لم يتبين أنه كان لها أى تأثير مادي على الحسابات. ومع ذلك، فإنه ينبغي معالجة مشكلة الرقابة على المصروفات.



٤٨ - ونحن نوصى بما يلي:

- أن تبلغ معاملات حساب السلفة المستديمة الى المقر الرئيسي بصورة الكترونية، وبموجب قسيمة تتفق مع النظام المحاسبي المركزي حتى يمكن تلافي إدخال البيانات بطريقة يدوية وتحاشي خطر عمليات التسجيل الخاطئة، ويجب أن تسند الأولوية لهذا الإجراء الذي يمكن أن ينفذ على الفور بطريقة تتفق مع الإستراتيجية طويلة الأجل التي طورت بموجب برنامج تحسين الإدارة المالية (الفقرات ٨٩ و ٩١ و ٩٩ التالية فيما بعد، برجاء الرجوع إليها)،
- ونظراً للعدد الكبير من المعاملات ذات الصلة، فإن هذا التنظيم يكفل المراجعة التامة على المستندات المؤيدة على أساس إحصائي، مع إختيار العينات بعد دراسة مدققة لمجالات الخطر،
- أن يتم توفير المستندات المؤيدة للمقر الرئيسي لمراجعتها،
- وعلى أية حال، فإنه يجب تنبيه المديرين القطريين الى أهمية مراجعة المصروفات على ضوء الالتزامات وتنفيذها تنفيذاً صارماً.

ادارة حسابات السلفة المستديمة

٤٩ - ظل مجموع الأرصدة النقدية (بما في ذلك الأموال النقدية العابرة) في المكاتب القطرية مرتفعاً بوجه عام طوال الفترة المالية: فبلغ ٣٥ مليون دولار في ١٩٩٣/١٢/٣١ و ٣٣.٨ مليون دولار في ١٩٩٥/١٢/٣١. لكن التقارير الواردة من الميدان أظهرت أن الوضع قد تحسن في نهاية الفترة المالية، وأن هذا الاتجاه قد استمر في عام ١٩٩٦. ومع ذلك، فماتزال هناك ثمانية حسابات من أرصدة السلف المستديمة تتجاوز مليون دولار (بل أن اثنين منها وصلتا الى ستة ملايين دولار) في نهاية عام ١٩٩٥. وبالمثل فإن زيارتنا الميدانية كشفت عن أن الأرصدة النقدية للسلف المستديمة عادة ما تتجاوز المتوسط الشهري لمستوى الإنفاق. ويعزى هذا الوضع، على الأقل جزئياً، الى أنه ليس هناك مستوى محدد للسلف المستديمة أو إتفاق بتجديدها وضعه المقر الرئيسي. ونتيجة لذلك فإن إدارة هذه الحسابات يغلب عليها طابع الحسابات الجارية الموضوعية تحت تصرف المدراء القطريين أكثر منها حسابات فعلية للسلف المستديمة. وفي نهاية عام ١٩٩٥، استحدث البرنامج، على أساس تجريبي، اجراءات جديدة لتجديد حسابات السلف المستديمة على أساس سد احتياجاتها من النقد وفقاً لتقديرات المديرين القطريين. ومن السابق لأوانه تقييم نتائج هذه التغييرات، بيد أنه لما كانت هذه الأوضاع التي تتباين فيها مستويات الإنفاق تبايناً كبيراً من شهر لآخر هي الاستثناء بدلاً من أن تكون القاعدة، ولما كانت ترتيبات التحويل المصرفية سريعة للغاية في الوقت الحاضر، فإننا نرى أن إدارة حسابات السلفة المستديمة بوجه عام يجب أن تركز على أساس مستويات محددة للسلفة المستديمة، وألا يرتبط تجديد مواردها وفقاً لبيان المصروفات التي أنفقت بالفعل ولها ما يبررها.

فتح الحسابات المصرفية والترخيص بصناديق المصروفات النثرية

٥٠ - في نهاية عام ١٩٩٥، كان البرنامج يستفيد بخدمات ١٥ حساباً مصرفياً في المقر الرئيسي و ١١٧ حساباً مصرفياً رسمياً في المكاتب القطرية. ويتولى فتح الحسابات المصرفية في المقر الرئيسي أمين الخزانة في منظمة الأغذية والزراعة وهو الذي يدير هذه الحسابات. أما الحسابات المصرفية التي تخدم المكاتب القطرية فيتولى فتحها مدير قسم الشؤون المالية، ورئيس فرع الخدمات المالية الميدانية أو رئيس وحدة الحسابات. ومع ذلك، فقد صادف موظفو مكتبنا حسابات مصرفية لم يرخّص بها في ثلاث من بين تسعة بلدان قاموا بزيارتها خلال الفترة المالية. وفيما يتعلق بصناديق المصروفات النثرية، كشفت الزيارات الميدانية عن أمثلة عديدة لمقدمات للمصروفات النثرية لم يرخّص بها رئيس فرع

الشؤون المالية الميدانية أو رئيس وحدة الحسابات أو أنها كانت تتجاوز المستوى المرخص به. ونحن نوصى بضرورة أن يقوم موظفو المكاتب القطرية بتنفيذ اللوائح المقررة التي تنظم فتح حسابات المصروفات النثرية والحسابات المصرفية للسلفة المستديمة تنفيذاً صارماً.

تكاليف دعم البرامج والتكاليف الإدارية الأخرى

تمويل التكاليف

٥١- تمول تكاليف دعم البرنامج والتكاليف الإدارية من خلال تعهدات ثابتة ومحددة وغيرها من مصادر الإيرادات الثابتة. وتشمل هذه المصادر ما يلي:

- مساهمات للدعم الإداري (تكاليف الدعم) التي تفرض على المساهمات التي توجه نحو معظم أنشطة البرنامج مساهمات بخلاف أنشطة البرنامج العادي،
- المساهمات النقدية النظيرة من الحكومات،
- التعهدات التي توجه مباشرة نحو تغطية التكاليف الإدارية.

أما باقى التكاليف الإدارية فتعطى من الزيادة فى إيرادات البرنامج العادى النقدية على المصروفات النقدية على المشروعات.

وفى الفترة المالية السابقة، لم تسجل تكاليف الدعم كإيرادات للبرنامج فى مجملها، لكن جزءاً منها أُضيف الى "صندوق تكاليف الدعم" دون تبرير هذا الاختلاف فى المعاملة. ولقد أُلغى صندوق تكاليف الدعم هذا أثناء الفترة المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٥. ونحن نوافق على تلك التغييرات.

٥٢- ولقد مولت التكاليف الادارية فى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، بصفة عامة، على النحو التالى:

النسبة المئوية	المصروفات (بالدولار)	الإيرادات (بالدولار)	(بآلاف الدولارات)
٣١,٧	١٩٦ ١٥٩	٦٢ ١٥٥	المصروفات الإدارية
١,٨		٣ ٤٩٨	المساهمات للدعم الإداري
٤,٠		٧ ٨٣٨	المساهمات النقدية النظيرة من الحكومات
٦٢,٥		١٢٢ ٦٦٨	تعهدات مخصصة
			تعهدات عادية
١٠٠	١٩٦ ١٥٩	١٩٦ ١٥٩	المجموع

المساهمات النقدية النظيرة من الحكومات

٥٣- تشترط المادة ٤-٩ من اللائحة المالية أن تقوم حكومات البلدان المستفيدة "بالإسهام بجزء كبير من تكاليف المكاتب القطرية للبرنامج". وقد جاءت تفاصيل تنفيذ هذا الشرط فى القرارات التى اتخذتها الدورتان الرابعة والثامنة للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، وطلب الى ممثلى البرنامج التفاوض بشأن إتفاقات لكى تقدم الحكومات المستفيدة مساهماتها فى هذا الشأن. بيد أن، استعراض المساهمات النقدية النظيرة من الحكومات أوضح أن الإتفاقات الأساسية مع حكومات البلدان المستفيدة لم تشمل نصوصاً تتعلق بدفع تلك المساهمات، إما لأن الإتفاقات القديمة لم تراجع أو لأن الإتفاقات الأحدث تعمدت تجاهل هذه المسألة. ولم تتوافر أية معلومات إضافية فى المقر الرئيسى بشأن تبادل خطابات بين



ممثلى البرنامج والحكومات المستفيدة يمكن أن تستخدم كبدائل عن الاتفاقات الأساسية. ومع ذلك، فإن ممثلى البرنامج يتلقون كل عام تعليمات بالمطالبة بسداد هذه المساهمات التي حددت قيمتها على وجه التحديد (وتقدر بنسبة ٥٠ في المائة من تكاليف التشغيل المحلية).

٥٤- وفى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، ظل هناك مبلغ ٢٤,٣ مليون دولار لم يسدد، من مجموع قدره ٣٤,٢ مليون دولار طلب سدادها من عام ١٩٨٨ الى عام ١٩٩٥. ولا تتوافر أية معلومات فيما يتعلق بالفترة السابقة على عام ١٩٨٨. وفى عام ١٩٩٤-١٩٩٥، طلب سداد ١١,٣ مليون دولار وبلغت المدفوعات ٢,٥ مليون دولار فقط. وبالإضافة الى ذلك، فإن هناك مليون دولار تتعلق بالفترات السابقة سددت نقداً أثناء الفترة المالية.

٥٥- وعلى الرغم من أن الأمانة تطالب سنوياً بسداد هذه المبالغ، فإن الأمانة لا تعتبر أن هذه المساهمات مبالغ قيد التحصيل، إذ أنه لا توجد إتفاقات أساسية تشتمل على نصوص بشأن المساهمات النقدية النظيرة من الحكومات، وأن الشكوك تحيط بمجرد وجود خطابات متبادلة تحل محل هذه النصوص. وبغية تدعيم عملية تمويل التكاليف الادارية، نوصى بأن يجرى توضيح الوضع القانونى للمساهمات النقدية النظيرة من جانب الحكومات لتحديد الشروط التي تطالب الحكومات المستفيدة بمقتضاها أن تدفع هذه المساهمات. ثم بعد ذلك ينبغي أن تقيد هذه المساهمات كمبالغ قيد التحصيل إذ أنها تركز على التزام قانونى بدفعها.

الخدمات التي تقدمها المنظمات الدولية الأخرى

٥٦- يقدم البابان الثانى والثالث من ميزانية تكاليف دعم البرنامج والتكاليف الادارية تقديرات لتكاليف الخدمات التي تقدمها مختلف منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وفى حين أن هناك وثائق كافية تدعم مصروفات الباب الثالث، فإن هذا لا ينطبق على دفع تكاليف الخدمات التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة (الباب الثانى). وربما كان السبب فى هذا الوضع هو تاريخ العلاقة بين برنامج الأغذية العالمى ومنظمة الأغذية والزراعة. ويرتكز حساب تكاليف الخدمات التي تقدمها المنظمة للبرنامج على "مؤشرات" تسمح بتخصيص الفئات المحددة للصرف فيما بين المنظمتين. وهذه "المؤشرات" ترجع الى عام ١٩٧٢، ولم تجر مراجعتها منذ عام ١٩٨٦. وعلى هذا الأساس فإن تقدير تكاليف الخدمات التي تقدم يتفق عليه فيما بين المنظمتين، ويدرج فى الباب الثانى من اقتراح الميزانية. وتقيد المبالغ التي تعتمد عليها فيما بعد لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، بموجب الباب الثانى من ميزانية دعم البرنامج والتكاليف الادارية كوثائق مؤيدة لسداد هذه التكاليف. ومع ذلك فإنه إذا لم تتضمن الموافقة على ميزانية دعم البرنامج والتكاليف الادارية تفويضاً بالدفع فى حدود المبالغ التي اعتمدها اللجنة، فإنها لا تمثل التزاماً بصرف تلك المبالغ إذا لم تقدم الخدمات. وهى نقطة غاية فى الأهمية، إذ أن التقديم الفعلى للخدمات مشروط بالطلب عليها (أى أن هذه الخدمات تقدم عندما يطلب البرنامج ذلك). والجمع بين السداد على أساس تقديرات الميزانية والخدمات التي تؤدي بناء على طلبها ينطوى على التناقص الى حد ما.

٥٧- وحقيقة الأمر، أنه بسبب التغييرات العميقة التي أثرت على العلاقة بين المنظمة والبرنامج، فإنه يبدو أن تقديرات الميزانية تتباين تبايناً شاسعاً عن النفقات الفعلية، كما يتضح ذلك فى الجدول ٨-١ (الميزانية المعتمدة للباب الثانى فى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥: ١٣,٩ مليون دولار، والتكاليف الفعلية للخدمات التي تحملها البرنامج: ٦,٩ مليون دولار).

وفى هذا الصدد نوصى باتباع ما يلى، فى المستقبل:

- أن يراجع البرنامج تقديرات الميزانية لتكاليف الخدمات التي يطلبها من المنظمة حتى يتسنى تعديلها لتكون أقرب ما يكون الى الطلبات الفعلية أثناء الفترة المالية المقبلة،

- يطلب البرنامج الوثائق المؤيدة لتكاليف الخدمات التي يمكن تحديد كل منها على انفراد (مثال ذلك الدعم الفني)،
- أن يعاد النظر في "المؤشرات" المستخدمة لتخصيص هذه التكاليف التي لا يمكن تحديدها على انفراد، وتعديل في ضوء التجربة (كما كان متوقفاً في اتفاق عام ١٩٨٦ المشار إليه سالفاً).

برنامج تحسين الادارة المالية

٥٨- بدأ تنفيذ برنامج تحسين الادارة المالية في عام ١٩٩٥. ويرد هذا البرنامج في الكشوف المالية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٤ "عملية خاصة" (الجدول ٧-٤ الملحق بالكشوف المالية). بيد أن انشاء برنامج تحسين الادارة المالية كعملية خاصة قد رخص به المجلس التنفيذي بأثر رجعي في دورته السنوية التي عقدت في مايو/آيار ١٩٩٦. ففي هذه الدورة وافق المجلس التنفيذي على اتخاذ اجراء تنظيمي بأثر رجعي هو نقل ٥,٥ مليون دولار من موارد البرنامج العادى للفترة ١٩٩٥-١٩٩٤ الى العملية الخاصة لبرنامج تحسين الادارة المالية. وبعد ذلك ساهمت الأطراف المتبرعة بمبلغ ٣,٠٤٤ مليون دولار في هذا البرنامج. وبالإضافة الى ذلك، فإن التكاليف المتكررة لبرنامج تحسين الادارة المالية تخصم دفعة واحدة مقدارها ٣٥٥ ٦٧٢ دولاراً من ميزانية دعم البرنامج والتكاليف الادارية (الباب الأول). وبصفة عامة، فإن الوضع المالى لبرنامج تحسين الادارة المالية في ٣١/١٢/١٩٩٥ كان يلى (بملايين الدولارات):

٩,٢	* موارد مخصصة
١,٣	* مصروفات
٧,٩	* رصيد غير مخصص

وقد تم ترحيل الرصيد غير المخصص كاحتياطي مالى يخصص لتمويل التطورات المستقبلية لبرنامج تحسين الادارة المالية.

الأموال النقدية والاستثمارات

٥٩- كان وضع السيولة لبرنامج الأغذية العالمى في نهاية الفترة المالية مواتياً للغاية.

١٩٩٣/١٢/٣١	١٩٩٥/١٢/٣١	(بملايين الدولارات)
٤٩٩	٦١٧	١ اموال النقدية والودائع
١٢٨	١٤٦	منها : اموال فى حسابات امانة نيابة عن ١ طرف المتبرعة الثنائية

كذلك يمكن عقد مقارنة بين الأموال النقدية والودائع وبين عمليات الصرف: في ١٩٩٥، بلغت عمليات الصرف ٧٧٧ مليون دولار، وهكذا تمثل الأرصدة السائلة ما يزيد على تسعة أشهر من المصروفات النقدية الجارية.

وكما جاء في الجدول ١٠ بالتفصيل، فإن هذه الأرصدة (التي تبلغ ٥٦٦ مليون دولار) كان يحتفظ بها في حسابات مصرفية على الأغلب يديرها أمين خزانة منظمة الأغذية والزراعة، اعمالاً للائحة العامة للبرنامج. ونظراً لأن الأرصدة السائلة للبرنامج تمثل ما يقرب من ثلاثة أضعاف الأرصدة السائلة للمنظمة، فإنه يبدو من المرغوب فيه أن يضطلع البرنامج بدور أكبر ومسؤوليات أضخم في إدارة استثماراته النقدية وقصيرة الأجل. وقد لاحظ موظفو مكتبنا أن البرنامج



قد أنشأ آلية سريعة للنقل لتجديد حسابات السلفة المستديمة، وبدأ في تنفيذ رصد أدق للأحوال المصرفية فى الحسابات المصرفية بالمقر الرئيسى، واستعان بمدير للأموال النقدية عينه فى مارس/ آذار ١٩٩٥ (وأنشئت وظيفته فى ميزانية دعم البرنامج والتكاليف الادارية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥). كذلك فنحن نرى أنه من المستطاع تغيير حجم ومعدل المعلومات التى توفرها المنظمة للبرنامج، كما أنه يمكن للبرنامج أن يسعى لتطوير مصادره من المعلومات المالية. وبهدف العمل على تحقيق هذه الأهداف، أوصى موظفو مكتبنا منذ البداية بأن يحدد البرنامج والمنظمة مسؤولياتهما، وأن ينشأ آليات إتخاذ القرار فى إتفاق مكتوب يبرم بين المنظمين. ولقد جرت مناقشات مستفيضة بشأن هذه المسألة، ونحن نفهم أنه أمكن إحراز تقدم لكنه لم يتسن التوصل الى إتفاقية حتى وقت تحرير هذا التقرير. ونحن نوصى بإبرام إتفاقية بين المنظمة والبرنامج واعتبارها مسألة ذات أولوية ويجب تنفيذها فى أقرب وقت ممكن.

حسابات القبض والدفع

٦٠- بلغ حجم حسابات القبض والدفع، فى ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥، ٢٧,٥ مليون دولار و ٢٤,٨ مليون دولار على التوالى. وقد كشفت مراجعة هذه الحسابات عن أن هناك حاجة ماسة لتشديد تنفيذ الاجراءات المحاسبية بصفة منتظمة طوال الفترة المالية، كما يرد تفصيلاً فى الفقرات التالية.

السلف من المرتبات

٦١- بلغ حجم السلف من المرتبات التى قيد التحصيل من الموظفين مليون دولار عند انتهاء الفترة المالية. ولقد أجرت الأمانة، للمرة الأولى، مراجعة شاملة للسلف التى تتجاوز ثلاثة أشهر. وكشفت هذه المراجعة عن أن هناك سلفاً حصل عليها موظفون تركوا خدمة المنظمة أو توفوا، وكذلك توجد سلف صرفت لغير موظفى البرنامج، كما توجد بنود أخرى تزيد الشكوك تبلغ ٠,٢ مليون دولار، أى ٢٠ فى المائة من المبلغ الكلى. وبالتالي فنحن نوصى أن يقوم البرنامج، بالتعاون مع المنظمة، بتشديد الرقابة على السلف التى يحصل عليها العاملون والتى تعتبر مبالغ قيد التحصيل.

تكاليف اعداد المشروعات

٦٢- تخصم تكاليف اعداد أى مشروع من المقرر تقديمه للمجلس التنفيذي من حساب للقبض، يسوى عندما تتم الموافقة على المشروع أو رفضه. وبعدئذ تحمل تكاليف اعداد المشروع للمصروفات. ومع ذلك، فإن هذا الحساب لاتبتم تسويته فى جميع الحالات، ووصل رصيده فى ٣١/١٢/١٩٩٥ عند ٩١٦ ٢٢٨ دولاراً. ويترتب على ذلك أن تكون هناك مبالغة فى حجم الأصول و تهوين فى حجم المصروفات. ونحن نوصى بأن تكون هناك رقابة منتظمة على هذا الحساب والعمل على تسويته بانتظام.

غرامات التأخير

٦٣- كشفت المراجعة التى أجريت لعينة من تكاليف غرامات التأخير قيد التحصيل من الموردين أنه تم حجز مبلغ ٥٧٤ ٢٣٠ دولاراً (أى ٣٤ فى المائة من حجم العينة) بلا مبرر، مما نشأ عنه المبالغة فى حجم حسابات القبض. لذلك فنحن نوصى بأن تحدد الأمانة بوضوح المسؤوليات لرصد غرامات التأخير ومراقبة حساباتها واستعراض الأرصدة التى لم تحصل منها.

الحسابات المتعلقة

٦٤- أوصى سلفنا بأن ينشئ البرنامج، على وجه السرعة، اجراءات فعالة لضمان تسوية الحسابات المتعلقة في الأوقات الملائمة. بيد أنه لم تنفذ هذه التوصية أثناء الفترة المالية. وبناء على طلب موظفي مكتبنا، أجرت الأمانة توضيحاً عميقاً و إعادة تصنيف للبنود التي يمكن استردادها محلياً مما أسفر عن نقص كبير في الحسابات المتعلقة في المكاتب القطرية. ونتيجة لذلك وغيره من الاجراءات التي نفذت عند انتهاء الفترة المالية، انخفض حجم صافي المبالغ المتعلقة والتي تخص المقر الرئيسي والمكاتب القطرية من ٢٢,٦ مليون دولار في ١٢/٣١/١٩٩٤ الى ٣,٣ مليون دولار (من الخصوم)، في ١٢/٣١/١٩٩٥. ويشمل هذا المبلغ الأخير مبلغاً صافياً قدره ١,١ مليون دولار دفعت على أساس الالتزامات المؤقتة وماتزال تحسب على أنها مبالغ تحت التحصيل على الرغم من أن نصفها ينبغي أن يحمل للمصروفات. وهناك مبلغ صافي آخر قيد التحصيل وهو ١,٢ مليون دولار يذكر أنها تخص المكاتب القطرية، حيث يبدو أنه لم يتسن تحصيلها ويجب أن تخصم من المصروفات. ونظرا لما تقدم فاننا نرى أن توصية سلفنا ماتزال سديدة.

سياسة التأمين

٦٥- في سبتمبر/أيلول ١٩٩٤، قررت الأمانة تنفيذ سياسة جديدة للتأمين الذاتي، ولتوفير التغطية من المخاطر في ظل هذا النظام الجديد من خلال اقامة آلية لذلك. وقد اتخذ هذا القرار بأثر رجعي اعتباراً من أول مايو/أيار ١٩٩٤. وطبقاً لهذه السياسة الجديدة، تعين على البرنامج أن يدفع أقساطاً ربع سنوية تعادل الأقساط التي كان يتعين دفعها بموجب عقد تجارى للتأمين. وكان من المقرر أن تخصم المطالبات من حساب التأمين وتضاف الى حسابات المشروعات أو تعاد الى الجهات المتبرعة. ومع ذلك، فان الاجراءات المحاسبية التي كان يجدر تحديدها لتنفيذ هذه السياسة لم تكن قد وضعت بعد، وان كانت الحسابات المقابلة اللازمة لتسجيل هذه المعاملات قد أنشئت آخر الأمر في نهاية الفترة المالية. ونتيجة لذلك لم تكن هناك حسابات منتظمة للأقساط والمطالبات أثناء السنة المالية، وبالتالي لم يتسن تنفيذ الاعتماد المنشئ للآلية على وجه مناسب.

٦٦- وعند إقفال الحسابات، كانت تتم تسوية الأقساط التي تمثل في الواقع اعتماد الفترة المالية الذي يغطي التأمين الذاتي. وكانت المطالبات تتعلق بالفترة من ١/٥/١٩٩٤ الى ٣١/١٢/١٩٩٥ طالما أنها كانت تبلغ قبل ٣١/١٢/١٩٩٥. وأخيراً، فان الاستردادات من السفن الناقلة والتي بلغت ١٦٧ ٠٠٠ دولار لم تبلغ في كشف حساب التأمين. وإن كان يبدو أن الاعتماد المسجل في ٣١/١٢/١٩٩٥ في صحيفة الرصيد تحت عنوان "حساب التأمين" يبدو مرضياً.

٦٧- ونحن نوصى، بأنه يجب في المستقبل اصدار خطوط توجيهية دقيقة تسمح بتسجيل الأقساط والمطالبات بانتظام في حساب التأمين طوال الفترة المالية، مع العمل في أسرع وقت ممكن لتنفيذ السياسات التي حددت في سبتمبر/أيلول ١٩٩٤.

تحويل السلع إلى نقد

٦٨- لاحظ سلفنا الأهمية التي تلحق بعمليات بيع السلع ("وتحويلها الى نقد")، لتوليد الأموال كجزء كامن في الأنشطة الانمائية أو لمواجهة تكاليف النقل والتكاليف غير الغذائية. وتشير التقديرات الى أنه من بين المشروعات التي ووفق عليها فيما بين الأعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٤، فان حصيلة بيع السلع بلغت ٣٦٢ مليون دولار. وقد ظلت في الحسابات المصرفية التي فتحت أرصدة ضخمة لهذا الغرض باسم الحكومات المستفيدة. وتشير التقديرات، على سبيل المثال، الي أنه في اقليم أمريكا للاتينية والبحر الكاريبي، فان الأرصدة القائمة "لتحويل السلع الى أموال نقدية" في الحسابات المصرفية تجاوزت ٣٥ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٥.



٦٩- وكان سلفنا قد أوصى في تقريره عن حسابات الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١، بادخال تحسينات مختلفة فى رصد الأموال المولدة وتفسيرها. ولقد كشفت الزيارات الميدانية التى قام بها موظفو مكتبنا، لاسيما فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا، عن أنه لم يتم تنفيذ تلك التوصيات، وأن موظفى المكاتب القطرية كانت تساورهم الشكوك إزاء مسؤولياتهم فى ضمان تلك الأموال وإدارتها، وأنه لم تكن هناك أى أهداف لتلك السياسات أو خطوط توجيهية إجرائية يجرى تنفيذها فى هذا الشأن.

ومن الناحية القانونية فإن ملكية السلع والأموال المولدة من حق الحكومات المستفيدة، وبالتالي فإن البرنامج لايسجل هذه الأرصدة فى كشوفه المالية، ولا يحتفظ بسجلات شاملة عن الأموال المولدة وكيفية استخدامها. ومع ذلك فإنه طبقاً للمادة ٢٤-ج من اللائحة العامة، تتحمل المديرية التنفيذية مسؤولية عامة تتمثل فى مراعاتها "لاستخدام حصيلة عمليات البيع هذه فى الأغراض والأنشطة المحددة التى ينص عليها فى اتفاقيات (المشروعات)".

ويبدو، لجميع الأسباب العملية، أن موظفى البرنامج وبخاصة المديرين القطريين، يهتمون اهتماماً عميقاً بعمليات تحويل السلع الى نقد وإدارة الأموال التى تدرها حتى وان كان الوضع يتباين من مشروع لآخر على أساس الظروف المحلية السائدة. وقد كشف مسح عن أن موظفى البرنامج يشاركون فى التوقيع على ما لا يقل عن ١٠٠ حساب مصرفى للمشروعات فتحت لإيداع "الأموال الناتجة عن تحويل السلع الى نقد". ومن الجدير كذلك ملاحظة أن هناك مبلغ ٤,٧ مليون دولار من "الأموال الناتجة عن تحويل السلع الى نقد" أودعت فى حسابات مصرفية للبرنامج قيد الدفع للحكومات المستفيدة فى الكشوف المالية للبرنامج فى ١٩٩٥/١٢/٣١.

٧٠- وقد بدأت الأمانة، فى عام ١٩٩٥، باتخاذ خطوات مبدئية لكى يقوم المراجعون المحليون بمراجعة الإيرادات والمصروفات للأموال الناتجة عن تحويل السلع الى نقد بصفة سنوية. بيد أنه أصبح من الضرورى الآن الاهتمام بالقضايا الأهم التى تتطوى عليها عمليات تحويل السلع الى نقد، وبصفة خاصة، لتحديد الطرق التى يمكن للبرنامج بمقتضاها أن يمارس مسؤولياته فى الرقابة العامة وأن يبلغ الجهات المتبرعة بما يفيد سلامة استخدام الأموال الناشئة عن "تحويل السلع الى نقد" خدمة لأهداف المشروعات. ونحن نوصى فى هذا الخصوص اتفاقاً مع سلفنا، بما يلى:

- أنه نظراً لتباين الأوضاع المحلية، فإنه ينبغى أن تذكر اتفاقات المشروعات على اختلافها تفاصيل وحدود المسؤوليات التى تعهد الى البرنامج فى عمليات تحويل السلع الى نقد وإدارة الأموال التى تدرها.
- أن تحدد اتفاقات المشروعات كذلك الطرق والوسائل التى تحت تصرف البرنامج لجمع المعلومات عن العمليات التى تمول من تحويل السلع الى أموال نقدية،
- أنه لبلوغ هذه الأهداف، ينبغى اصدار وثيقة تتعلق "بسياسات تحويل السلع الى أموال نقدية" وأن تصدر خطوطاً توجيهية شاملة تحدد مختلف التصورات التى يمكن للبرنامج بمقتضاها أن يشارك فى المراحل التالية من عمليات تحويل السلع الى نقد مع اضطلاعهم بالمسؤوليات التى تترتب على ذلك.

تقييم المعاملات العينية

٧١- يتلقى البرنامج مساهمات سلعية ونقدية. وطبقاً للهدف المحدد فى المادة ٤-٢ من اللائحة المالية فإن عنصر "النقد والخدمات" ينبغى أن يبلغ "فى مجموعه ما لا يقل عن ثلث مجموع المساهمات". وفى الفترة المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٥ بلغت المساهمات النقدية متعددة الأطراف ٤٥ فى المائة من مجموع المساهمات (باستثناء تكاليف الدعم). وحين يضاف إليها المساهمات الثنائية (وجميعها مساهمات نقدية)، تزداد هذه النسبة الى ٤٩ فى المائة. وعند أخذ المساهمات الناشئة عن

"تحويل السلع الى نقد" (والتي سجلت "كمساهمات سلعية" في الكشف الأول ووصلت الى مبلغ قدره ٤٦٥,٦ مليون دولار) في الاعتبار، فان هذه النسبة تصل الى ٦٦ في المائة.

٧٢- ويعتبر تقييم المساهمات العينية في حسابات البرنامج أمراً معقداً ويفتقر الى الاتساق. ولا يؤثر ذلك على زيادة أو نقص الإيرادات على المصروفات في الكشوف المالية، إذ أن المصروفات السلعية تسجل بنفس القيمة التي تسجل بها الإيرادات السلعية المقابلة. لكن طرق التقييم المعقدة التي تستخدم في الواقع (وان كانت لا تتضمنها الوثائق رسمياً في خطوط توجيهية إجرائية) تسفر عن أن الأرقام التي تظهر في تلك الكشوف بالتعهدات المنتظر تحصيلها لا تتفق مع الإيرادات والمصروفات العينية.

٧٣- وينشأ عدم التكافؤ هذا من العناصر التالية:

أولاً، أنه يجري استخدام نظم شتى للتقييم. وقد تقيم السلع بالسعر الذي حددته الجهة المتبرعة، أو بالسعر الذي حددته الجهة المتبرعة من قبل، لنفس النوع من السلعة أو بسعر قدره البرنامج. فبالإضافة الى ذلك فان السعر الذي تحدده الجهة المتبرعة قد يتغير بين وقت التعهد ووقت الشحن. وهكذا يعتمد التقييم على معلومات متاحة، كما قد تطبق مختلف نظم التقييم لنفس السلعة التي ساهمت بها أطراف متبرعة مختلفة، بل تطبق كذلك على مختلف الشحنات من سلعة يشملها نفس التعهد من جانب جهة متبرعة معينة.

ثانياً، أن معاملات البرنامج العادي قد تتباين في المعاملة بين معاملات الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ وعمليات اللاجئين المزمدة. فالعمليات السلعية من البرنامج العادي تحسب أولاً "كتقديرات"، ثم بعد ذلك "كمعاملات فعلية" بمجرد استلام الكشف النهائي للجهة المتبرعة. ولما كانت الكشوف النهائية للمتبرعين تصل متأخرة أو لاتصل على الاطلاق، فان الأمانة عادة ما تقرر تغيير قيمة التقديرات الى قيمة "فعلية". ومن الواضح أن هذا الأسلوب غير الرسمي يبين أن هناك أهمية محدودة للغاية للتمييز بين القيم "التقديرية" والقيم "الفعلية". وعلاوة على ذلك، فان هذا الأسلوب لا يستخدم بالنسبة لمعاملات الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ وعمليات اللاجئين المزمدة، حيث أن القيمة تظل كما كانت دائماً وقت التعهد، بما في ذلك لأغراض حساب المصروفات المقابلة.

٧٤- ونحن نوصي، باعادة النظر في نظم التقييم المطبقة على المعاملات العينية بغية وضع وثائق لها وتبسيطها وتوحيد عمليات تسجيلها.

أفعال المشروعات المستكملة

٧٥- كشف أحدث تقرير متاح عن سير العمل، صدر في مايو / أيار ١٩٩٦، عن أنه لم تقفل بعد المشروعات التي استكمل العمل بها وعددها ١٣٣٠ مشروعاً (من بينها ٦٠٠ مشروع بدأ العمل فيها قبل عام ١٩٨٥). ولاتوجد تعليمات تحدد بالتفصيل الاجراء اللازم اتخاذه لقفل مشروع ما. ويعزى هذا في الواقع الى أن الأمر يقتضى التدخل المنسق من عدد من وحدات البرنامج ولأن مسؤوليات رصد اقفال المشروعات لم تحدد بوضوح، وبالتالي فان التأخير بين استكمال مشروع واقفاله قد يمتد لعدة سنوات. ونتيجة لذلك، فان الأرصدة الضخمة، سواء كانت عيناً أو نقداً، تظل مخصصة في ميزانيات المشروعات التي لم تقفل على الرغم من أن عملياتها قد استكملت تماماً. أما في الأحوال التي تحول فيها هذه المبالغ الى المكتب القطري المعنى، فقد يحدث أن تزيد الموارد التي خصصت عن حجم المصروفات اللازمة لمشروع ما تم استكماله، ولكن لم يقفل بعد، فان الموارد المتبقية قد تستخدم على المستوى القطري في عمليات أخرى. وقد كشفت إحدى زيارتنا الميدانية عن مثال لهذا الوضع. أما اذا كانت الأموال لم تحول الى الميدان بحجم يزيد على المصروفات وهو ما يحدث في الأحوال العادية، فان عدم اقفال المشروعات لا يؤثر في مدى توافق الموارد. ومع ذلك، فنحن نوصي



بإصدار الإجراءات لاقفال المشروعات وتسليم أرصدة الميزانية الخاصة بها وتنفيذ ذلك بغية سد الفجوة بين استكمال العمليات والإقفال النهائي للمشروعات.

العمليات الثنائية

٧٦- بلغت المساهمات الثنائية (باستثناء خطة الاستعانة بالمهنيين المبتدئين) ٢٢٠,٥ مليون دولار فى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وتوجه هذه المساهمات نحو المشروعات وبمقتضاها يقدم البرنامج خدماته للجهات المتبرعة عن طريق عقد صفقات شراء السلع والبضود غير الغذائية وتسليمها الى البلدان المستفيدة. وترد تفاصيل هذه العمليات فى الجدول ٥-١ الملحق بالكشوف المالية. وعند انتهاء الفترة المالية السابقة، أفادت التقارير بوجود ٣٨ رصيماً فريداً (١١ مليون دولار) تمثل الزيادة فى المصروفات (بما فى ذلك الالتزامات القائمة) على الاعتمادات المتاحة.

٧٧- ولما كان برنامج الأغذية العالمى يودى دور وكالة للخدمات، فإنه لا ينبغي أن يوضع فى موقف يضطر معه الى اقراض موارده العادية الى الجهات المتبرعة لتغطية النقص فى مساهماتها. ولتلافى حدوث مثل هذه المواقف، كان سلفنا قد أوصى بأن "يستعرض البرنامج وضع المصروفات والتمويل لكل عملية ثنائية على حدة وبصفة شهرية". ومع ذلك ففى نهاية سبتمبر/أيلول ١٩٩٥ بلغ حجم الأرصدة السلبية ٢١,٥ مليون دولار. ونتيجة للجهود التى بذلت فى نهاية الفترة المالية للحصول على تحويلات من الجهات المتبرعة ولمعالجة هذا الوضع، خفض حجم الأرصدة الثنائية السلبية الى ٦,٦ مليون دولار، تتعلق بعشرين عملية، فى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥.

٧٨- وفى نهاية عام ١٩٩٣، كشف سلفنا عن عملية ثنائية بلغ فيها الرصيد السلبى ٦,٨ مليون دولار وكان قد تلقى تأكيدات بأن هذه المسألة سوف تحسم فى عام ١٩٩٤. ومع ذلك فإن هذا الرصيد الخاص بهذه العملية ظل سلبياً بمبلغ قدره ٤,٩٩ مليون دولار فى ٣١/١٢/١٩٩٥. وإذا كان من المستطاع تعويضه من الأموال المتاحة فى الحساب العام لنفس الجهة المتبرعة، فإن الرصيد الناتج سيظل سلبياً بحجم قدره ١,٦ مليون دولار. لكنه فى هذه الظروف، لم يتسن التوصل الى اتفاق مع الجهة المتبرعة لتحمل هذا التعويض. والواقع أنه يبدو أن الوضع الحالى ينشأ، قبل كل شىء آخر، من سوء الادارة المالية لهذه العملية.

٧٩- وقد لاحظ موظفو مكتبنا أمثلة أخرى حيث ظلت الأرصدة السلبية قائمة بنفس المبالغ منذ نهاية عام ١٩٩٣ والى نهاية عام ١٩٩٥ مع احتمال ضئيل بدفع المبالغ المستحقة.

٨٠- وتنشأ نقاط الضعف هذه فى الادارة المالية للعمليات الثنائية، على الأغلب، من الانفجار الى قنوات اتصال راسخة وكذلك تحديد واضح للمسؤوليات بين الوحدات الادارية المعنية (كالموارد والعمليات والشؤون المالية). وقد أوصت ادارة المراجعة الداخلية فى تقرير أخير لها أنه "يجب تحديد مسؤوليات واضحة لإدارة جميع جوانب الحسابات الثنائية". ونحن نتفق مع هذه التوصية.

الخصوم المتعلقة بالعاملين

التزامات نهاية الخدمة

٨١- تقضى المعايير المحاسبية للأمم المتحدة بأنه يجب "النص على مواجهة التزامات استحقاقات نهاية الخدمة للعاملين (واستحقاقات الاحالة الى التقاعد) فى الحسابات الى الحد الذى تشترطه السياسات المالية للمنظمة. وحين لا تكون هذه الالتزامات منصوص عليها بالكامل، فإنه يجب الاعتراف بها إعترافاً مناسباً فى حاشية الكشوف المالية مع تحديد الحجم

التقديري لمجموع هذه الالتزامات حيثما أمكن. وتبعاً لذلك، فإن الجدول الجديد ١٩ الذى أُلحق بالكشوف المالية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ يعترف بسياسة البرنامج فى هذا الشأن.

فى برنامج الأغذية العالمى،

- لم يدرج اعتمادا لاستحقاقات نهاية الخدمة للعاملين المهنيين، ولم تسجل الالتزامات المترتبة عليها حتى ١٩٩٥/١٢/٣١ فى الجدول ١٩،
 - كذلك لم تدرج اعتمادات خاصة بالاستحقاقات الناشئة عن الاجازات السنوية المتراكمة بالنسبة لجميع العاملين، وان كان الجدول ١٩ قد أورد تقديراً لحجم هذه الالتزامات،
 - أما استحقاقات نهاية الخدمة لموظفى الخدمة العامة فيرد النص عليها من خلال الاشتراك فى خطة مدفوعات انتهاء الخدمة التى تديرها منظمة الأغذية والزراعة، وقد أدرجت فى الكشوف المالية لهذه المنظمة،
 - وبالمثل فإن تعويض جميع العاملين فى حالات الوفاة والإصابة أو المرض بسبب أدائهم لمهامهم الرسمية أمر مكفول من خلال الاشتراك فى الصندوق الاحتياطى لخطة تعويض العاملين الذى تديره منظمة والزراعة ويبلغ فى الكشوف المالية لهذه المنظمة.
 - وأخيراً، فإنه لم تدرج التزامات بدفع تكاليف التغطية الطبية للعاملين بعد انتهاء الخدمة لا فى البرنامج ولا فى المنظمة، وإن كان مبلغ هذه الالتزامات مقدر على أساس استعراض قامت به المنظمة ويغضى العاملين فى برنامج الأغذية العالمى كذلك. وأدرج هذا المبلغ، كما أبلغته المنظمة فى الجدول ١٩.
- ووقت تحرير التقرير الحالى، كان يجرى تقدير حجم الالتزامات المتعلقة بصندوق الاحتياطى لخطة تعويض العاملين وخطة مدفوعات نهاية الخدمة والتغطية الطبية عقب انتهاء الخدمة فى ١/١/١٩٩٦، بواسطة خبير اكتوبر استعانت به المنظمة. بيد أن التقديرات الاكتوارية لم تكن متوافرة.

صندوق المعاشات التقاعدية لموظفى الأمم المتحدة

- ٨٢- يتخذ البرنامج ترتيبات لتوفير معاشات تقاعدية للموظفين من خلال الاشتراك فى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفى الأمم المتحدة. ويخضع هذا الصندوق لإشراف مجلس المعاشات التقاعدية للأمم المتحدة. وقد جرى تقييم الكفاية الاكتوارية لهذا الصندوق فى ١٩٩٣/١٢/٣١. وعلى أساس هذا التقييم، حدد مجلس المعاشات التقاعدية أنه ليست هناك حاجة لرفع معدل الاشتراكات اللازم أن تتحمل تكاليفها المنظمات المشتركة لتوفير استحقاقات التقاعد من الخدمة بموجب هذه الخطة. ولذلك لم ير البرنامج أن هناك ضرورة لإدراج اعتماد لإلتزامات طارئة فى كشوفه المالية.

الاجراءات التى اتخذت استجابة للتقارير السابقة

- ٨٣- لقد قدمنا تقريرنا عن الإجراءات التى اتخذت استجابة لتوصيات سلفنا، حيثما كان ذلك مناسباً، أثناء إعدادنا هذا التقرير. وبالإضافة الى ذلك، فإننا نود أن نبدي ملاحظتنا حول المسائل التالية التى أثيرت كذلك فى التقرير السابق.

الرقابة على الأصول المادية للمكاتب القطرية

- ٨٤- كما سلف شرحه فى الجدول ١٨ الملحق بالكشوف المالية فإن مجموع أصول البرنامج قد نقصت من ٩٥ مليون دولار فى ١٩٩٣/١٢/٣١ الى ٦٧,٦ مليون دولار فى ١٩٩٥/١٢/٣١، وقد حدث ذلك أساساً نتيجة لإنهاء عملية النقل التى كان البرنامج ينفذها فى إثيوبيا، ونقل الأرصدة المقابلة الى الحكومة. ومع ذلك، فقد كشفت الزيارات الميدانية عن أنه



مايزال هناك مجال لإدخال تحسينات في الاحتفاظ بقوائم جرد في المكاتب القطرية وإبلاغها الى المقر الرئيسي. بيد أن السياسات الجديدة، التي أعلنت في مارس/آذار ١٩٩٥، والتي كان من المقرر أن تشمل على تطبيق اللامركزية وإدخال الكمبيوتر في إدارة قوائم الجرد، لم تصدر بعد، وبالتالي فإن البرامج التي كان ينبغي توفيرها لدعم تنفيذ هذه السياسات، ليست متوافرة الآن. ونحن نوصي بإصدار هذه السياسات كخطوط توجيهية وتنفيذها في أقرب وقت ممكن.

تدريب موظفي المكاتب القطرية على الأعمال المالية

٨٥- أوصى سلفنا بأن يضع برنامج الأغذية العالمي برنامجاً شاملاً لتدريب موظفي المكاتب القطرية على الإدارة المالية. وقد أعدت دورة لهذا الغرض بالتعاون مع جامعة ماريلاند وقد شارك ١٣ من المديرين بالمقر الرئيسي في حلقة دراسية عملية رائدة استغرقت يومين في صيف عام ١٩٩٥. ثم توقفت هذه الدورة فيما بعد إذ تبين أنها لا تفي باحتياجات البرنامج. وأحضر بعض موظفي الشؤون المالية والإدارية الى المقر الرئيسي للتدريب. ووزع دليل محاسبي على المكاتب القطرية في صورة مسودة في عام ١٩٩٦ لكنه يتطلب مراجعات شاسعة (أنظر الفقرة ٩٦). وفي مارس/آذار ١٩٩٦ عين أخيراً رئيساً لوحدة الشؤون المالية الميدانية. والواقع أنه يبدو أن وضع برنامج للتدريب على الإدارة المالية أمر تدعو إليه حاجة ماسة وسيكون مفيداً إذا وضع على أساس الإجراءات المالية والمحاسبية التي يجب تطويرها في إطار برنامج تحسين الإدارة المالية.

المشتريات

٨٦- إستعان البرنامج بإثنين من الإستشاريين أحدهما بعد الآخر لوضع دليل جديد للمشتريات على أساس الخطوط التوجيهية التي وضعتها الأمانة، لكنه لم يصدر بعد دليل للمشتريات. واتصلت التغييرات التي طرأت في هذا المجال على رفع حدود السلطة المخولة للمدراء القطريين لشراء بنود غير غذائية الى ١٠٠ ٠٠٠ دولار، وقد وزعت وثيقة تتضمن إجراءات المشتريات المحلية الحالية بعنوان "دليل المشتريات المكتتبية للبرنامج".

مسائل الإدارة

↩ نظم المعلومات المالية والنظم المحاسبية

نظرة عامة

٨٧- تطورت بمرور الزمن نظم المعلومات المالية والنظم المحاسبية الحالية، وذلك بطريقة تدريجية لتستجيب مع الاحتياجات المتغيرة حالما تنشأ، ودون أن يستهدف ذلك الاتساق العام بينها.

وهي تتألف من أنظمة فرعية تغذى نظام دفتر الأستاذ العام. ويتضمن نظام معلومات الإدارة في البرنامج تحركات السلع التي تجرى مناولتها، في حين تعالج المصروفات الأخرى في نظام المدفوعات غير التشغيلية. وقد أدمج هذان النظامان الفرعيان في أبريل/نيسان ١٩٩٦. أما نظام المحاسبة (نظام المعلومات المالية) للسلفة المستديمة في المكاتب الميدانية فيسجل معاملات المصارف المحلية ومعاملات النثرية في المكاتب القطرية. كما يوجد نظامان إضافيان تديرهما المنظمة هما: النظام الحاسوبي لإدارة نظام شؤون العاملين لإعداد كشوف مرتبات البرنامج ونظام إدارة الميزانية والمالية للعمليات الأخرى (كالخزانة وخدمات الدعم الفني وما إليها). وتغذى جميع هذه الأنظمة الفرعية نظام دفتر الأستاذ العام (والذي يشار إليه فيما بعد بالنظام المحاسبي) وهو نظام تجارى أمكن تطويره بمرور الوقت ليناسب

احتياجات البرنامج، وبصفة خاصة، لإقامة وصلات بينه وبين نظام معلومات الإدارة في البرنامج ونظام المدفوعات غير التشغيلية والنظام الحاسوبي لإدارة شؤون العاملين ونظام إدارة الميزانية والمالية ونظام المعلومات المالية.

بيئة الرقابة

٨٨- وبصفة عامة يكمن في هذا النظام ضعفان رئيسيان هما: أن وظائف النظم الفرعية ليست كافية لتولى المهام المعهودة إليها، كما أن العيوب الموجودة في الوصلات فيما بين الأنظمة الفرعية والنظام المحاسبي تخلق بيئة ضعيفة للرقابة.

٨٩- وقد صمم نظام معلومات البرنامج ونظام المدفوعات غير التشغيلية لكي يكونا نظامان لمعالجة المعلومات. لكن مدى المعلومات التي يمكن أن يعالجها لا يغطي جميع احتياجات البرنامج. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يمكن تجميع البيانات المستقاة من هذين النظامين بصفة روتينية بسبب الالتزامات المسجلة في نظام المدفوعات غير التشغيلية لارتباط تلقائياً بمشروع معين. وهذه الصعوبة الأخيرة حدت بالأمانة في عام ١٩٩٤، إلى أن تبدأ في ادماج النظامين الفرعيين. ولقد أصبح النظام الموحد صالحاً للتشغيل منذ أول أبريل/نيسان ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بنظام المعلومات المالية، فإن قدراته المحدودة تحول بينه وبين أن يكون أداة محاسبية للمكاتب القطرية. وإلى جانب ذلك فإن هناك ٢٧ مكتباً تدير حسابات للسلفة المستديمة، لا يمتلك سوى ١٦ مكتباً منها نسخة من نظام المعلومات المالية، ومعظمها يختلف كل منها عن الآخر.

٩٠- وبالإضافة إلى أن هذين النظامين، نظام معلومات البرنامج ونظام المدفوعات غير التشغيلية (اللذين أدمجا الآن في نظام معلومات البرنامج) هما نظامان لمعالجة المعلومات، فإنهما ينتجان مداخل محاسبية عن طريق نموذج محاسبي. ومع ذلك، فإن العناصر الكامنة في هذين النظامين الفرعيين لا يرقيان إلى معايير النظام المحاسبي. ويترتب على ذلك الافتقار إلى ضمان نوعية البيانات التي ينتجها هذان النظامان الفرعيان. ولما كانت مدخلات النظام المحاسبي أكثر قوة واكتمالاً عن مثيلاتها في نظم استرجاع المعلومات، فإن النظم المحاسبية تستخدم للتعويض عن نقاط الضعف في تلك الأنظمة (بل إنها في الواقع غالباً ما تكشف عن نقاط الضعف كذلك). لكن ذلك يتحقق على حساب تراكم المعاملات في حسابات معلقة. وقد أنفق كثير من الوقت والجهد لتجربة هذه الحسابات وتسويتها.

٩١- وكل طريقة للتغذية بالمعلومات لها أسلوبها الخاص في إقامة وصلات مع النظام المحاسبي.

وليس هناك وصلة تلقائية بين نظام المعلومات المالية ونظام المحاسبة ولا بد من الحصول على المعلومات وإدخالها يدوياً. ولا يتناسب نظاماً إدارة الميزانية والمالية والنظام الحاسوبي لإدارة شؤون العاملين مع بيئة البرنامج: إذ أنه لا يوجد تجانس في طرق التمييز والضوابط في كلا النظامين، ولا تفيد الوصلة المتاحة في تنفيذ المعاملات الضرورية تنفيذاً سليماً. ونتيجة لانعدام التجانس بين النظام المحاسبي والنظامين الفرعيين لمعلومات الإدارة وللمدفوعات غير التشغيلية، يجب ممارسة الضوابط اليدوية على نطاق شاسع. وهذه الضرورة لاسترجاع البيانات تضاعف من مخاطر فقدان البيانات الأصلية أو تغييرها، وهي مسألة تستغرق وقتاً طويلاً، إذ أنه من اللازم زيادة الضوابط قبل تحليل عمليات النقل. وأخيراً، فإن هناك نتيجة أخرى للوصلات غير الكافية هو أن عدداً كبيراً جداً من المعاملات (بضعة آلاف) يجب أن تدخل مباشرة في النظام المحاسبي بدلاً من تحليلها من خلال النظامين الفرعيين.

القواعد الإجرائية

٩٢- كشفت المراجعة التي أجراها موظفو مكتبنا عن وجود إفتقار مزعج للقواعد الإجرائية في برنامج الأغذية العالمي، لاسيما فيما يتعلق بنظم التوثيق والإجراءات المالية.



نظم التوثيق والأمن

٩٣- لم يهتم البرنامج بأن يحدث بانتظام عمليات توثيق النظم المستخدمة حالياً في البرنامج لتحليل مختلف البيانات إلكترونياً. ولا يوجد دليل لمستخدمى النظام المحاسبى. ولا تتضمن الوثائق المتاحة سوى طرق العمل المعيارية لكنها لا تشمل الأساليب الإضافية لإنشاء الوصلات مع نظم استرجاع المعلومات. وهو أمر يحتل أهمية خاصة، إذ أن هناك عدداً محدوداً من الموظفين يمكن أن يدير النظام المحاسبى فى الوقت الحاضر. وفيما يتعلق بتوثيق النظامين الأصليين نظام معلومات معلومات الإدارة فى البرنامج ونظام المدفوعات غير التشغيلية فلم يجر تحديثهما على الرغم من أن دليل المستخدم قد أعد لكلا النظامين فى عامى ١٩٩٤ و١٩٩٥. أما بالنسبة لنظام المعلومات المالية، فلا يوجد دليل للمستخدمين لمعظم النسخ التى جرى تداولها، كما أن البديل الوحيد المتوافر والذى يتعلق بالنسخة الأصلية يعتبر ناقصاً.

٩٤- وقد منح ٦٤ موظفاً ترخيصاً بإعداد المعاملات على النظام المحاسبى. ولابد من الموافقة على هذه المعاملات من جانب مجموعة محدودة من عشرة مشرفين. وعلى الرغم من أن هناك بعض القيود، فإن الموظفين المرخص لهم يستطيعون الوصول الى جميع الحسابات والمهام. ونظراً لأن هناك عدداً كبيراً من المدخلات المباشرة فى النظام المحاسبى، فإن هناك خطر ألا تراجع جميعها قبل الموافقة عليها مراجعة ملائمة. ويؤدى هذا بدوره الى اضعاف بيئة الرقابة على الحسابات. وعلاوة على ذلك، فإنه لم يحدث أن تلقى المستخدمون تدريباً كافياً.

الاجراءات المالية والمحاسبية

٩٥- ولا تقابل هذه البيئة الضعيفة للتثبت من صحة البيانات المحاسبية بتنفيذ صارم لاجراءات مالية ومحاسبية محددة تحديداً جيداً.

وتتظم هذه الاجراءات اللاتحة والقواعد المالية ودليل الشؤون المالية للبرنامج. ومع ذلك فإن هذه النصوص تقتصر على اصداء المشورة على مستو عال، ولا تعززها أية تعليمات تشغيلية مكتوبة تشمل البرنامج بأسره.

ولقد صدرت أول طبعة "مؤقتة" من الدليل المالى، بتاريخ ٣٠ سبتمبر/أيلول ١٩٩٤ وهى غير كاملة. وماتزال هناك أقسام مثل "أنشطة المشروعات" و "الالتزامات والواجبات" و "المشتريات" تنتظر أن يحين صدورها.

وحيثما تتناول هذه الاجراءات تفاصيل الضوابط الداخلية، فإن نصوص الدليل تتباين فى جوانب عديدة منها مع الاجراءات التى نفذت بالفعل. ولكى نذكر مثلاً واحداً فإنه يوجد فى واقع الأمر خلط بين تخصيص الأموال فى الميزانية للمشروعات والالتزام بالصرف، والالتزامات فى مقابل موارد المشروعات ليعتمدها الموظفون المسؤولون عن ذلك.

٩٦- وأياً كانت نقاط الضعف فى الدليل، فإنه يفتر الى تعليمات تشغيلية مكتوبة. وثمة مشكلة حرجة تتعلق بالتعليمات التى ينبغى أن تحدد التفاصيل للموظفين المكلفين بإدارة الالتزامات ودورة المصروفات. وفى غياب مثل هذه التعليمات، تبين أنه ليس من السهل تنفيذ القواعد المشددة من جانب جميع الوحدات التشغيلية.

وثمة حالة أخرى هى الافتقار الى اجراءات محاسبية مكتوبة تحدد بطريقة تشغيلية ادارة كل حساب أو مجموعة من الحسابات والشخص أو الأشخاص المسؤولين عنها. وقد أمكن فى نهاية الأمر اعداد رسم بياني حديث للحسابات وزع على موظفي مكتبنا فى سبتمبر/أيلول ١٩٩٥. ومع ذلك، فقد تبين أنه يتسم بالخلط ويفتر الى الكمال فى جوانب عديدة منه.

وقد أكدت لنا الزيارات الميدانية الوضع السيئ للواجبات المالية والمحاسبية فى المكاتب الميدانية. ومشروع دليل المحاسبة الذى صدر مؤخراً للمكاتب القطرية (أنظر الفقرة ٨٥) قد فقد صلاحيته فى جوانب عديدة ويستلزم مراجعة

مستفيضة. وبعض المكاتب القطرية لا يوجد بها موظف للشؤون المالية، كما أن القواعد المالية ليست كافية بعد فيما يتعلق بفتح حسابات مصرفية وإدارتها.

قدرات اعداد التقارير

٩٧- على الرغم من أن البرنامج يعتبر أساساً مجموعة من المشروعات، فإن المعلومات المالية بشأن أى مشروع على حدة توجد موزعة بين أنظمة مختلفة وأساليب شتى للترميز. ولا يمكن بطريقة تلقائية استرجاع هذه المعلومات وتحليلها لإنتاج تقارير عن المشروعات تورد تفاصيل عن حالة تنفيذ الجوانب المالية لها. ويسفر ذلك من ناحية عن التطوير التدريبي لمختلف النظم التشغيلية فى البرنامج، كما يعزى لعدم وجود صلات كافية بين مصادر البيانات.

وكما سلف أن ذكرنا، فإن جميع المعلومات المحاسبية تتدفق آخر الأمر فى النظام المحاسبى حيث تدرج فى الحسابات. لكنه نظراً للإجراءات المشددة للثبوت من صحة المعلومات، فإن المعلومات المالية التى تتدفق من النظام المحاسبى تصبح من أوثق المعلومات المتاحة فى البرنامج. ومع ذلك، فإن أساليب الترميز المحاسبية الحالية فى هذا النظام لا تسمح إلا بربط الإيرادات بالجهات المتبرعة وربط المصروفات بالمشروعات، لكنها لا تكفل التوافق بين الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمشروع بعينه.

ونتيجة لذلك فإنه لا بد من اعداد تقارير مالية للجهات المتبرعة يدويا وبتكاليف ضخمة وجهد كبير لاسترجاع المعلومات من النظام المحاسبى ومن النظام الموحد مؤخراً ويجمع بين نظام معلومات الإدارة فى البرنامج ونظام المدفوعات غير التشغيلية.

الطريق الى الأمان: برنامج تحسين الإدارة المالية

٩٨- ونظراً لنقاط الضعف الكثيرة التى تم تحديدها فى مراجعات متتالية لنظم المعلومات المحاسبية والمالية، قرر البرنامج فى عام ١٩٩٥ أن ينفذ منهاجاً عاماً ويبدأ فى إقامة برنامج شامل لتحسين الإدارة المالية ليستجيب الى الاحتياجات التشغيلية والاستراتيجية على السواء. ويجرى تطوير هذا البرنامج على أساسين رئيسيين هما: إعادة تصميم طرق وأساليب التشغيل والاستعاضة عن النظم الحالية بنظام هندسى جديد يتيح لجميع الوحدات أن تعمل فى بيئة تركز لخدمة العملاء. ويجب أن يلقى هذا المنهاج الشامل كل ترحيب وثناء. لكن تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية سوف يستغرق بعض الوقت إذ أنه سيتحول الى البيئة التى تركز لخدمة العملاء، وتلك عملية دقيقة لا بد من الاستعداد الدقيق لها وتنفيذها تنفيذاً جيداً لتلافى الفشل. ومن المرجح أن تعد حسابات الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ باستخدام النظم التى يجوز تطبيقها فى الوقت الحاضر.

التوصيات

٩٩- فى ضوء ما تقدم نوصى بإدخال تحسينات فورية، تتفق مع إستراتيجية المدى الطويل، دون انتظار المزيد من وضع قرارات التنفيذ لبرنامج تحسين الإدارة المالية فى صيغتها النهائية.

وينبغى أن تتضمن هذه التحسينات ما يلى:

- إصدار تعليمات تشغيلية مكتوبة تشمل البرنامج بأسره وتحدد مصطلحات الرقابة الداخلية وأساليبها، كما تحدد المسؤوليات التى يتعين تنفيذها،
- إصدار تعليمات محاسبية تشغيلية وتنفيذها (بما فى ذلك اعداد رسم بيانى منقح للحسابات معتمداً وفق النموذج الجديد للتمويل الذى يطبقه البرنامج)،



- إنشاء و / أو تحديث أنظمة التوثيق (كإصدار دليل للمستخدمين وآخر للتطوير)،
- مراجعة الوصلات (لاسيما فى النظام الحاسوبى لإدارة شؤون العاملين)،
- قيام المكاتب القطرية بإبلاغ المقر الرئيسى بالمعلومات المحاسبية بطريقة الكترونية (أنظر الفقرة ٤٨ سالفه الذكر).

شكر وتقدير

١٠٠- ونود أن نسجل تقديرنا للمديرة التنفيذية وللموظفين لتعاونهم وللمساعدات التى قدموها أثناء المراجعة.

بيير جوكس

الرئيس الأول لديوان المراجعة

فى الجمهورية الفرنسية

المراجع الخارجى

٢٤ يوليو/ تموز ١٩٩٦

الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي

للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥

رأى المراجع الخارجى

راجعنا الكشوف المالية التالية لبرنامج الأغذية العالمي من الكشف الأول الى الثالث والجداول المؤيدة لها والتي تحمل الأرقام من ١ الى ١٩ عن الفترة المالية المنتهية فى ١٩٩٥/١٢/٣١ وفقاً للمعايير المحاسبية المشتركة الصادرة عن مجلس المراجعين الخارجيين فى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد اشتملت مراجعتها على اجراء استعراض شامل للأساليب المحاسبية وأجرينا اختبارات للسجلات المحاسبية وغيرها من الدلائل المؤيدة الضرورية فى مثل هذه الظروف.

ونتيجة لمراجعتنا توصلنا الى رأى مؤداه أن الكشوف المالية تعرض بأمانة الوضع المالى حتى ١٩٩٥/١٢/٣١، ونتائج عمليات البرنامج للفترة المنتهية عندئذ، وأنها أعدت وفقاً للسياسات والتعليمات المحاسبية المقررة لهذه المنظمة من، والتي طبقت على أساس يتفق مع ما طبق فى الفترة السابقة، فيما عدا التغييرات التى أوافق عليها والتي وردت تفاصيلها فى الفقرات ٣١ و ٣٢ و ٥١ من تقريرنا الكامل عن هذه الحسابات، وأن المعاملات جرت وفقاً للائحة المالية والسلطة التشريعية.

ببير جوكس

الرئيس الأول لديوان المراجعة

فى الجمهورية الفرنسية

المراجع الخارجى

٢٤ يوليو/ تموز ١٩٩٥



اعتماد الكشوف المالية

الكشف الأول

الكشف الثانى

الكشف الثالث

والجداول المؤيدة

أشهد بأن جميع المعاملات المادية قد قيدت، وفقاً لأفضل ما لدى من بيانات ومعلومات، بطريقة سليمة فى السجلات المحاسبية، وأن الكشوف المالية والجداول المؤيدة لها تعكس ذلك على نحو سليم.

كاترين بيرتيني

المديرة التنفيذية

روما فى ٢٨/٣/١٩٩٦

الكشف الأول - كشف الإيرادات والمصروفات والتغيرات في الاحتياطيات

وأرصدة حسابات الأمانة للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥

(بملايين الدولارات)

الفترة السابقة ١٩٩٣-١٩٩٢	حسابات الأمانة	العمليات الثنائية	العمليات متعددة الأطراف	رقم الجدول	
				٣	الإيرادات
١ ٦٤٨,٧	١ ٣٩٠,٤		١ ٣٩٠,٤	٤	التعهدات والمساهمات من السلع
١ ٤٧٠,٤	١ ٣٣٢,٦	٢٠٥,٨	١ ١٢٦,٨	٤,٥	التعهدات والمساهمات النقدية
٤١,١	٦٢,٢	١٠,١	٥٢,١	٦	المساهمات للدعم الإداري
٢,٥	٣,٥		٣,٥		المساهمات النقدية النظيرة من الحكومات
٦٦,٣	٥٤,٣	٩,٧	٤٤,٦		قوائد
(٤٤,٠)	١,٠		١,٠		تغييرات في أسعار الصرف
٠,٥	٠,٨		٠,٨		إيرادات متنوعة
٣ ١٨٥,٥	٢ ٨٤٤,٨	٢٢٥,٦	٢ ٦١٩,٢		مجموع الإيرادات
				٣	المصروفات
١ ٦١٠,٨	١ ٣٨٨,٤		١ ٣٨٨,٤	٧	المصروفات السلعية على المشروعات
١ ٤٣٠,٤	١ ١٠٦,٩	١٨٧,٧	٩١٩,٢	٥,٧	المصروفات النقدية على المشروعات
٣ ٠٤١,٢	٢ ٤٩٥,٣	١٨٧,٧	٢ ٣٠٧,٦		مجموع المصروفات على المشروعات
١٩٠,٤	١٩٦,٢	١٠,١	١٨٦,١	٨	تكاليف دعم البرنامج والتكاليف الإدارية
٣ ٢٣١,٦	٢ ٦٩١,٥	١٩٧,٨	٢ ٤٩٣,٧		مجموع المصروفات
(٤٦,١)	١٥٣,٣	٢٧,٨	١٢٥,٥		زيادة الإيرادات (أو نقصها) على المصروفات
٢,١	٤,٧	٤,٧			وفورات من التزامات مخصصة لفترات سابقة أو إلغائها
١٧٠,٧	١٢٦,٧	٦٨,٣	٥٨,٤	٩	الاحتياطيات وأرصدة حسابات ١ مائة في بداية الفترة
١٢٦,٧	٢٨٤,٧	٩٦,١	١٨٨,٦	٩	الاحتياطيات وأرصدة حسابات ١ مائة في نهاية الفترة



الكشف الثانى - كشف الأصول والخصوم وأرصدة حسابات الأمانة

فى ١٢/٣١/١٩٩٥

(بملايين الدولارات)

رقم الجدول	العمليات متعددة الأطراف	العمليات الثنائية	حسابات الأمانة	الفترة السابقة ١٩٩٢ - ١٩٩٣
١ أصول				
١٠	٤٧١,١	١٤٥,٨	٦١٦,٩	٤٩٩,٣
				١ ٢٩٣,٩
٤	١ ١٤٥,٥		١ ١٤٥,٥	٣٩,٣
١١	٢٧,٥		٢٧,٥	
	١ ٦٤٤,١	١٤٥,٨	٧٨٩,٩	١ ٨٣٢,٦
			١	
مجموع ١ أصول				
الخصوم				
				١ ٢٩٣,٩
	١ ١٤٥,٥		١ ١٤٥,٥	١٣,٥
١٢	٢,٥		٢,٥	١٥٠,٥
١٣	١٥٥,١	١٩,٨	١٧٤,٩	٢٦,٤
١٤	٢٤,٨	٠,٠	٢٤,٨	٢٢٠,٠
١٥	١١٨,١	٢٩,٩	١٤٨,٠	١,٥
١٦	٩,٥		٩,٥	
	١ ٤٥٥,٥	٤٩,٧	٥٠٥,٢	١ ٧٠٥,٨
			١	
مجموع الخصوم				
إحتياطيات وأرصدة حسابات ١ مائة				
	٩,٣		٩,٣	٩,٣
	١٧٩,٣	٩٦,١	٢٧٥,٤	١٢٦,٧
	١٨٨,٦	٩٦,١	٢٤٨,٧	١٢٦,٧
	١ ٦٤٤,١	١٤٥,٨	٧٨٩,٩	١ ٨٣٢,٦
			١	
مجموع الخصوم والإحتياطيات وأرصدة حسابات ١ مائة				

الكشف الثالث - كشف التدفق النقدي للفترة المالية ١٩٩٥-١٩٩٤

(بملايين الدولارات)

الفترة السابقة	حسابات	العمليات	العمليات	التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:
١٩٩٢-١٩٩٣	الأمانة	الثنائية	متعددة الأطراف	
				التدفق النقدي من أنشطة التشغيلية:
(٤٦,١)	١٥٣,٣	٢٧,٨	١٢٥,٥	الزيادة (أو النقص) في الإيرادات على المصروفات (الكشف ا ول)
(١١,٧)	١١,٨		١١,٨	الزيادة (أو النقص) في للحسابات ا خرى قيد التحصيل
٨,٠	(١,٧)		(١,٧)	الزيادة (أو النقص) في الحسابات قيد الدفع
(١)١١٥,٤	٢٤,٤	٧,٤	١٧,٠	الزيادة (أو النقص) في الالتزامات المستحقة
(١)	(٧٢,٠)	(١٩,٥)	(٥٢,٥)	الزيادة (أو النقص) في الاعتمادات
(٦٦,٣)	(٥٤,٣)	(٩,٧)	(٤٤,٦)	يخصم منها: الإيرادات من الفوائد
(٠,٧)	٦١,٥	٦,٠	٥٥,٥	صافي النقد من أنشطة التشغيلية
				التدفق النقدي من أنشطة الإستثمارية والتمويلية:
٠,١	٨,١		٨,١	الزيادة (أو النقص) في حساب التأمين
١٣,٥	(١١,٠)		(١١,٠)	الزيادة (أو النقص) في القروض-الصندوق المركزي المتجدد لمواجهة حالات الطوارئ
٦٦,٣	(٥٤,٣)	٩,٧	٤٤,٦	يضاف إليها: الإيرادات من الفوائد
٧٩,٩	٥١,٤	٩,٧	٤١,٧	صافي النقد من أنشطة الإستثمارية والتمويلية
				أموال نقدية من مصادر أخرى:
٢,١	٤,٧		٤,٧	وفورات من التزامات لفرات سابقة أو إلغانها
٢,١	٤,٧		٤,٧	صافي النقد من مصادر أخرى
٨١,٣	١١٧,٦	١٥,٧	١٠١,٩	صافي الزيادة (أو النقص) في ا موال النقدية والودائع ذات ا جل
٤١٨,٠	٤٩٩,٣	١٣٠,١	٣٦٩,٢	ا موال النقدية والودائع ذات ا جل في بداية الفترة
٤٩٩,٣	٦١٦,٩	١٤٥,٨	٤٧١,١	ا موال النقدية والودائع ذات ا جل في نهاية الفترة

(١) تشمل المقارنة مع الفترة المالية السابقة للإلتزامات المستحقة والاعتمادات.



الجدول ١

هدف برنامج الأغذية العالمي وأنشطته

- ١- أنشئ برنامج الأغذية العالمي في عام ١٩٦٣ ليكون ذراع منظومة الأمم المتحدة لتقديم المعونة الغذائية. والهدف الرئيسي للبرنامج هو استخدام المعونة الغذائية لتحسين حياة أشد الناس حاجة في أكثر مناطق العالم حرماناً، بهدف ما يلي:
- إنقاذ حياة البشر في عمليات اللاجئين وفي حالات الطوارئ الأخرى،
 - تعزيز الأوضاع الغذائية ونوعية الحياة بين أكثر السكان ضعفاً وفي الأوقات الحرجة في حياتهم،
 - العمل على أن يصبح فقراء السكان ومجتمعاتهم المحلية معتمدين على الذات من خلال الأشغال كثيفة العمالة والبرامج التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي.
- ٢- يقدم برنامج الأغذية العالمي معونته الغذائية من خلال المشروعات الإنمائية وعمليات الإغاثة، وتوجه سياساته وبرامجه نحو القضاء على الجوع في العالم. وفي إطار رسالة البرنامج، يقوم بتوفير الخدمات الثنائية للجهات المتبرعة ولوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بناء على طلبها. وتمول أنشطة البرنامج من المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء والوكالات الحكومية ومن الإيرادات المتنوعة.
- ٣- يتخذ البرنامج مقره الرئيسي في مدينة روما، إيطاليا، ويمارس أنشطته في ١٠٣ بلدان. وتحدد سياساته وميزانيته وتوافق عليها لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، التي تعتبر جهازها الرياسي. ومنذ أول يناير/كانون الثاني ١٩٩٦، حل المجلس التنفيذي محل لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها.

الجدول ٢

موجز السياسات المحاسبية ذات الأهمية

١- الفترة المالية

الفترة المالية للبرنامج هي فترة تتألف من عامين. وتشير الكشوف المالية الى الفترة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٥. وهي تشمل التعهدات لفترة التعهدات الجارية التي تنتهي في ٣١/١٢/١٩٩٦.

٢- أسس المحاسبة

تعد حسابات برنامج الأغذية العالمي طبقاً للوائح المالية للبرنامج. وفي إطار هذه اللائحة، تتفق الكشوف والجدول المالية كذلك مع المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

٣- نموذج المحاسبة

ووفقاً للمادة ٧-١ من اللائحة المالية، تعرض الكشوف المالية لصندوق برنامج الأغذية العالمي ("الصندوق") موقفاً موحداً لجميع الأعمال التي ينفذها البرنامج. وتودع جميع المساهمات والتعهدات في هذا الصندوق وتخضع منه جميع المصروفات. وتشمل الكشوف المالية الإيرادات والمصروفات لعمليات الطوارئ الخاصة والبنود غير الغذائية، والعمليات الخاصة، وصناديق حسابات الأمانة الثنائية، ولم يرد رصيد هذه البنود إلا في الكشوف المالية لعام ١٩٩٣ (كشف الأصول والخصوم والإحتياطيات، الكشف الثاني) في أسطر محددة. كذلك فإنها تشتمل على الإيرادات من الإحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ، وحساب الإستجابة السريعة بالنسبة لهذه الفترة المالية، في حين لم يظهر إلا مبلغ مماثل للمصروفات التي أنفقت في الكشوف المالية لعام ١٩٩٣ (كشف الإيرادات والمصروفات، الكشف الأول).

وتحلل هذه الكشوف في مجموعتين، العمليات متعددة الأطراف والعمليات الثنائية. وتشمل العمليات متعددة الأطراف الأعمال والبرامج التالية البرنامج العادي: (بما في ذلك إتفاقية المعونة الغذائية و فريق الاستجابة العاجلة)، والاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ، وحساب الاستجابة السريعة، وعمليات اللاجئين المزمدة (بما في ذلك عمليات الإغاثة والتعمير)، وعمليات الطوارئ الخاصة، والبنود غير الغذائية، والعمليات الخاصة (بما في ذلك تحسين النوعية وبرنامج تحسين الإدارة المالية)، وبرنامج تخفيف وطأة الكوارث. أما العمليات الثنائية فتشمل العمليات الثنائية و خطة الإستعانة بالمهنيين المبتدئين، وتوفر الجداول الإيرادات والمصروفات لكل من هذه الأعمال.

٤- سياسات التحويل

تقدم حسابات برنامج الأغذية العالمي بدولارات الولايات المتحدة. أما المعاملات بالعملة الأخرى فتحول الى دولارات الولايات المتحدة بتطبيق سعر الصرف السائد المعمول به في الأمم المتحدة وقت التحويل. وفي نهاية العام، تحول الأصول والخصوم بالعملة الأخرى، بخلاف دولارات الولايات المتحدة، بأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة. ومع ذلك، تسجل حسابات القبض للتعهدات للاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ وحساب الاستجابة السريعة وعمليات اللاجئين المزمدة، والتعهدات التي لم تحصل بعد بدولارات الولايات المتحدة وقت التعهد بها. وتضاف فروق أسعار الصرف أو تخضع من تسويات أسعار الصرف في إحدى الحالتين التاليتين:

(أ) لتعهدات والمساهمات غير المحصلة، التي تقيد ضمن التعهدات والمساهمات المنتظر تحصيلها، أو التعهدات والمساهمات التي لم تحصل بعد،



(ب) المعاملات الميدانية، حيث تضاف الى المصروفات المتصلة بها أو تخصم منها.

٥- قواعد المحاسبة على أساس النقد والإستحقاق

تجمع الكشوف المالية بين قاعدتي الحساب على أساس الاستحقاق وعلى أساس النقد.

تقيد الموارد على أنها حسابات قبض عند التعهد بتقديمها، وتقابل بكمية متكافئة تظهر في خانة الخصوم بوصفها "تعهدات ومساهمات لم تحصل بعد"، الى أن يتم تحصيلها.

تقيد التعهدات كإيرادات عند تحصيل المساهمات النقدية والسلعية.

ونتيجة لما تقدم، فإن حساب الأمانة الخاص بالإحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ (الجدول ٣) يبين عجزاً ينشأ من الالتزامات المستحقة. ويمول هذا العجز من خلال المساهمات المؤكدة التي لم تحصل بعد، بما في ذلك خطاب الاعتماد من بلد متبرع يمكن للبرنامج أن يسحب منه مساهمات (وعندئذ تقيد كإيرادات) عند الإفراج عن الالتزامات.

٥-١- التعهدات والإيرادات

فيما يلي وصف لمعاملات محددة للفئات الرئيسية من الإيرادات.

٥-١-١- التعهدات السلعية العينية

تسجل قيمة السلع بالنسبة للتعهدات العادية والإحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ وحساب الاستجابة السريعة وعمليات اللاجئين المزممة بالسعر الذي استلمت به من الجهة المتبرعة - إذا توافرت - أو بأحدث سعر متاح للجهات المتبرعة. وتعديل قيمة الجهة المتبرعة في التعهدات العادية وفقاً للمعلومات التي توفرها الأطراف المتبرعة.

أما السلع التي يجرى التعهد بها بموجب إتفاقية المعونة الغذائية فهي عادة ما تقيم بأسعار الإتفاقية بالنسبة لكل سنة محصولية، أو بسعر الجهة المتبرعة، عند طلبها ذلك.

٥-١-٢- التعهدات النقدية بدلاً من السلع

تقيد التعهدات النقدية بدلاً من السلع بالقيمة النقدية للمساهمات المتعهد بها والتي تم تحصيلها.

٥-١-٣- الإيرادات بخلاف التعهدات والمساهمات

الإيرادات المتنوعة تسجل على أساس نقدي باستثناء الفوائد المصرفية، التي تجمع وتسجل كإيرادات في السنة التي تستحق فيها. أما فروق أسعار الصرف فتضاف الى العمليات متعددة الأطراف.

٥-٢- المصروفات

تشمل المصروفات ما يلي:

(أ) جميع النفقات التي تتعلق بأنشطة الفترة المالية الجارية،

(ب) الالتزامات القائمة التي تعززها إلتزامات قانونية مثل العقود أو أوامر الشراء،

(ج) الاعتمادات المتعلقة بتكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة، والتي تقدر على أساس تاريخ إصدار بوليصة الشحن، باستثناء المبالغ الخاصة بالعمليات الثنائية والتي تقدر وقت صدور طلب تعليمات الشحن.

٥-٣- المباني والمعدات

تخصم تكاليف المباني والمعدات الخاصة بالبرنامج وحسابات الأمانة كمصروفات. وترد ضمن كشف الأصول والخصوم بقيمة أسمية قدرها دولار واحد.

٤-٥ غرامات التأخير وعلاوة الإسراع بالتفريغ

تحسب غرامات التأخير كحسابات قبض. وتسوى مقابل علاوة الإسراع بالتفريغ التي قد يتم تحصيلها أو التي يدفعها (الموردون أو البلدان المستفيدة)، أو التي تسترد من البلدان المستفيدة إذا كان ذلك مناسباً من الإعانات الخاصة بتكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة. أما صافي علاوة الإسراع بالتفريغ فيُدفع إلى البلدان المستفيدة.

٥-٥ خسائر السلع

تقيد خسائر السلع كحسابات قبض من شركات التأمين أو شركات النقل - حسب الحالة، أما الخسائر التي لا يمكن إسترادها فتخصم من حساب التأمين.

٦- تكاليف العاملين

تخصم تكاليف العاملين وفقاً لجدول فئات الموظفين المحدد سلفاً.

وتغطي بالكامل مدفوعات إنهاء خدمة موظفي الخدمة العامة. أما الإستهقاقات الأخرى الخاصة بالعاملين مثل تكاليف العودة إلى الوطن، وتكاليف الإجازات المتركمة، والفوائد الطبية بعد إنتهاء الخدمة، فيجرى صرفها وقت إستحقاقها. (أنظر أيضاً الجدول ١٩).

٧- تقلبات أسعار الصرف بالنسبة لتكاليف الموظفين وغير ذلك من التكاليف

يحسب عنصر تكاليف العاملين الذي يعتمد على عملة البلد الذي يوجد فيه المقر الرئيسي، على أساس سعر الصرف الذي وضعت على أساسه الميزانية. أما الأرباح والخسائر الناشئة عن الفروق بين سعر الصرف المذكور وأسعار الصرف وقت الدفع والأرباح والخسائر الناشئة عن التكاليف الأخرى بعملات غير دولارات الولايات المتحدة فتسجل، حيثما وجدت، بصورة منفصلة في سطر واحد من الجدول الخاص بتكاليف دعم البرنامج والتكاليف الإدارية.

٨- حساب التأمين

نذ البرنامج، منذ ١/٥/١٩٩٤، سياسة جديدة للتأمين الذاتي لشحناته. وتغطي هذه السياسة الخسائر حتى مليون دولار لكل شحنة (على ألا تتجاوز حداً أقصى قدره شحنتين لكل باخرة) في جميع أنواع الشحنات، باستثناء تلك الشحنات التي تخص العمليات الثنائية. أما الخسائر التي تتجاوز مليون دولار فيعاد التأمين عليها من خلال شركة خارجية بمبلغ يزيد على مليون دولار.

ويحسب الإعتماد الخاص بالتأمين بدفع أفساط متباينة، تعادل الأسعار التجارية، وتحملها المشروعات، ثم تضاف إليها عمليات الإستراد من السفن الناقلة. ويخفض هذا الإعتماد بمقدار ما يقدم من مطالبات.

وحتى ٣٠/٤/١٩٩٤، كانت شحنات البرنامج مؤمن عليها من خلال بوالص ضد جميع المخاطر مع شركات خارجية. وكان هذا الغطاء يستبعد المطالبات الفردية التي تقل عن عشرة آلاف دولار، لأن هذه كانت تغطي من صندوق التأمين الذاتي القائم، وقد قيد الرصيد الخاص بها تحت حساب التأمين بالإضافة إلى الإعتماد.





الجدول ٥

موجز العمليات الثنائية في الفترة المالية ١٩٩٥-١٩٩٤

(بآلاف الدولارات)

الرصيد النقدي	التزامات واعتمادات ت مستحقة	رصيد متبقى في ١٩٩/١٢/٣١ ٥	المصرفا ت	الأموال النقدية التي تم تحصيلها أو نقلها	رصيد متبقى الرصيد النقدي في ١٩٩٤/١/١	
١٤٤ ٢٩٤	٤٩ ٤٨٢	٩٤ ٨١٢	١٩٢ .٦٩	٢٢٠ .٥٥٢	٦ ٣٢٩	العمليات الثنائية
١ ٤٩٥	٢١١	١ ٢٨٤	٥ ٦٨٥	٥ .٣٥	١ ٩٣٤	خطة الاستعانة بالمهنيين المبتدئين
١٤٥ ٧٨٩	٤٩ ٦٩٣	٩٦ .٩٦	٧٥٤ ١٩٧	٢٢٥ ٥٨٧	٦٨ ٢٦٣	المجموع
				(٩ ٦٩٧)		يخصم منه : الفوائد
			١٢٩)	(١٠ ١٢٩)		يخصم منه : المساهمات للدعم الإداري
			(١٠ ٦٢٥	٢٠٥ ٧٦١		المجموع العام (كما في الكشف ١ ول)
			١٨٧			



الجدول ٦

المساهمات للدعم الإدارى فى الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥

(بآلاف الدولارات)

يتلقى برنامج الأغذية العالمى مساهمات للدعم الإدارى من مختلف الأنشطة التى يتولى إدارتها. وتعتبر هذه الأتعاب كإيرادات بموجب حسابات الأمانة وكمصروفات بموجب كل نشاط.

النشاط	المساهمة
العمليات متعددة أطراف	١٤٠
إتفاقية المعونة الغذائية	١٩ ٨٣٣
الاحتياطى الدولى من أغذية الطوارئ	١ ١٨٦
حساب الإستجابة السريعة	٢٠ ٨٧٤
عمليات اللاجئىن المزمنة	٩ ٩٢٤
عمليات الطوارئ الخاصة	٦٩
عمليات خاصة	٥٢ ٠٢٦
المجموع الفرعى	
العمليات الثنائية	٩ ٥٣٢
العمليات الثنائية	٥٩٧
خطة الإستعانة بالمهنيين المبتدئين	١٠ ١٢٩
المجموع الفرعى	٦٢ ١٥٥
مجموع المساهمات للدعم الإدارى	

الجدول ٧

بيان موجز للمصروفات على المشروعات بما في ذلك الالتزامات والاعتمادات المستحقة
للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥
(بآلاف الدولارات)

المصروفات			البرنامج
مجموع المصروفات	في صورة نقد	في صورة سلع ^(١)	
٦٥٣ ٠٠٧	١٢٦ ٤٩٧	٥٢٦ ٥١٠	١ أنشطة الإنمائية
١ ٠٠٢ ٧٩٦	٤٣٤ ٧٢٢	٥٦٨ ٠٧٤	الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ
٣١ ٢٣٤	٣١ ٢٣٤		حساب الإستجابة السريعة
٤٥٠ ٨٣٢	١٥٦ ٩٩٢	٢٩٣ ٨٤٠	عمليات اللاجئين المزمدة
١٤٢ ٦٠٥	١٤٢ ٦٠٥		عمليات الطوارئ الخاصة
١٧ ١١٩	١٧ ١١٩		البنود غير الغذائية
٨ ٦٩٤	٨ ٦٩٤		عمليات خاصة
١ ٢٣٢	١ ٢٣٢		برنامج تخفيف وطأة الكوارث
٢ ٣٠٧ ٥١٩	٩١٩ ٠٩٥	١ ٣٨٨ ٤٢٤	المجموع الفرعي
٧٥	٧٥		تكاليف إعداد المشروعات التي لم يوافق عليها
٥٣	٥٣		اكراميات ^(٢)
٢ ٣٠٧ ٦٤٧	٩١٩ ٢٢٣	١ ٣٨٨ ٤٢٤	المجموع العام

(١) تجاوزت الإيرادات السلعية المصروفات السلعية بحوالي مليوني دولار. وقد نشأ ذلك من استرداد ٢,٧ مليون دولار من شركات التأمين والموردين، وخصم منه مبلغ ٠,٧ مليون دولار صرفت أثناء الفترة المالية وإن كانت قد حصلت في الفترة المالية السابقة كمساهمات نقدية بدلاً من السلع.

(٢) أنفق، خلال هذه الفترة المالية، ما مجموعه ٥٢ ٩٥٤ دولاراً كإكراميات على أساس طلبات قدمها موظفو البرنامج الى اللجنة الدائمة لمطالبات الطوارئ الميدانية. وقد نشأت هذه المطالب من أحوال الطوارئ مثل النهب والصراع المدني في مختلف مواقع العمل.



الجدول ٨

تكاليف دعم البرنامج والتكاليف الإدارية

فى الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥

(بآلاف الدولارات)

المصروفات وتشمل الالتزامات المستحقة في ١٩٩٥/١٢/٣١	الميزانية المعتمدة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ كما عدلتها لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها في دورتها السادسة والثلاثين	
		الباب ١ ول - أمانة البرنامج
		ألف - ١ مائة
		خدمات العاملين
		١ - تكاليف العاملين
٣٥ ٤٠٧	٤٠ ٣٠٣	المديرون والمهنيون
٢٣ ٣٣٢	٢٧ ٠٥٣	موظفو الخدمة العامة
٥٨ ٧٣٩	٦٧ ٣٥٦	مجموع تكاليف موظفي ١ مائة
١ ٣٦٧	١ ١٤٨	٢ - الإستشاريون (بما فى ذلك السفر)
٦٠ ١٠٦	٦٨ ٥٠٤	مجموع خدمات العاملين
٢ ٣٥٨	٣ ١٧٥	السفر
٢ ٩٨١	٣ ١١٢	الإجتماعات
٤ ٧٥٣	٤ ٢٥١	نظام معلومات الإدارة
٣ ٠٤٩	٣ ٧٢٩	الإتصالات
١ ٣٩٠	١ ٤٤٦	الإعلام العام
٢ ٢٠٧	٣ ٠٠٠	التدريب
٤٧٦	٤٠٣	مساهمات مقدمة الى ١ مم المتحدة والمنظمات ا اخرى
٤٦٠	٥٥٠	المراجع الخارجى
٦ ٠٨٩	٣ ٨٧٤	مصروفات تشغيل أخرى
٨٣ ٨٦٩	٩٢ ٠٤٤	مجموع حساب ١ مائة
		باء - المكاتب القطرية
		تكاليف العاملين
٤٤ ١٥٧	٥٢ ٨٢٥	الموظفون المهنيون
٢٣ ٠٣٨	٢٧ ٨٩٦	الموظفون المحليون
٦٧ ١٩٥	٨٠ ٧٢١	مجموع تكاليف موظفي المكاتب القطرية
١٩ ٢٣١	٢٢ ٩٤٥	تكاليف التشغيل ا اخرى
٨٦ ٤٢٦	١٠٣ ٦٦٦	مجموع المكاتب القطرية
١٧٠ ٢٩٥	١٩٥ ٧١٠	مجموع الباب ١ ول
٦ ٨٩٠	١٣ ٩٢٩	الباب الثانى - الخدمات التى قدمتها المنظمة (الجدول ٨-١)
٢ ٥٤٠	٣ ٨٩٣	الباب الثالث الخدمات التى قدمتها ١ مم المتحدة والمنظمات الدولية
		ا اخرى
		الباب الرابع - المصروفات غير المنظورة
١٧٩ ٧٢٥	٢١٣ ٩٣٢	المجموع
	(٢ ٥٥٩)	بخصم منه : تأثير الإنهاء التدريجى للمشروعات
١٧٩ ٧٢٥	٢١١ ٣٧٣	مجموع تكاليف دعم البرنامج والتكاليف الإدارية
٢ ٠٤٩		الفروق الناشئة من تذبذب أسعار الصرف
١٤ ٣٨٥		الدعم الإدارى الممول من خارج التعهدات العادية
١٩٦ ١٥٩		المجموع

الجدول ٨-١

تكاليف دعم البرنامج والتكاليف الإدارية المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة

في الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥

(بآلاف الدولارات)

المصروفات وتشمل	الميزانية المعتمدة للفترة	الميزانية المعتمدة للفترة
الالتزامات المستحقة في	١٩٩٤-١٩٩٥ كما عدلتها	١٩٩٤-١٩٩٥ كما عدلتها
١٩٩٥/١٢/٣١	لجنة سياسات المعونة الغذائية	لجنة سياسات المعونة الغذائية
	وبرامجها في دورتها السادسة	وبرامجها في دورتها السادسة
	والثلاثين	والثلاثين
٣ ٦٥٦	٦ ٨٣٢	٦ ٨٣٢
٦٩	٧٣	٧٣
٧٨	٨٢	٨٢
٣١٨	٣٣٦	٣٣٦
٢٠٩	٣ ٧٢٣	٣ ٧٢٣
٧١٨	٧٥٢	٧٥٢
١ ١٤٢	١ ٢١٣	١ ٢١٣
١٠٨	١٨٩	١٨٩
٦٨٤	٧٢٩	٧٢٩
(٨٨)		
٦ ٨٩٠	١٣ ٩٢٩	١٣ ٩٢٩
		الدعم الفني
		خدمات الاستشارات القانونية
		خدمات الميزانية
		المراجعة الداخلية
		الوثائق
		خدمات العاملين
		الخدمات المالية
		خدمات الحاسوب
		تكاليف الصيانة وخدمات التشغيل العامة
		يخصم منها : المتبقى من ا عوام السابقة
		مجموع تكاليف دعم البرنامج والتكاليف الإدارية المقدمة من المنظمة



الجدول ٩

الاحتياطيات وأرصدة حسابات الأمانة حسب نوع النشاط في ١٩٩٥/١٢/٣١
(بآلاف الدولارات)

الاحتياطيات وأرصدة حسابات الأمانة في ١٩٩٤/١/١	زيادة (أو نقص) الإيرادات على المصروفات	عمليات النقل فيما بين حسابات الأمانة	الوفورات/أو إلغاء التزامات سابقة	حسابات الأمانة في ١٩٩٥/١٢/٣١
١٦ ٨٧٥	٦٢ ٢٦٦	٩ ٢٦٨	٤ ٦٨٧	٩ ٢٦٨
(٢١ ٥٩٩)	٥ ٥٧٧	(٣٢ ٨٩٣)		٥٠ ٩٣٥
٦ ١٧٠	٦ ٧٨٥	(١ ٨٣٧)		(١٧ ٨٥٩)
٣٤ ٧٩٧	٤٤ ٩٥٤	١١ ٣٣٥		١٢ ٩٥٥
١٨ ٠٥٠	٧ ٥٧٩	(١ ٢٦٣)		٥٦ ٢٨٩
٤ ١٥٤	(٢ ٦٧٩)	٥ ٧٠٠		٤١ ١١٣
٥٨ ٤٤٧	١ ٤٩٢	٩ ٦٩٠		١٥ ٣٧١
	(٥١٣)			١١ ٣٤٦
	١٢٥ ٤٦١	(٩ ٢٦٨)	٤ ٦٨٧	٩ ١٧٧
٦٦ ٣٢٩	٢٨ ٤٨٣			١٧٩ ٣٢٧
١ ٩٣٤	(٦٥٠)			
٦٨ ٢٦٣	٢٧ ٨٣٣	صفر		
١٢٦ ٧١٠	١٥٣ ٢٩٤	صفر	٤ ٦٨٧	٢٨٤ ٦٩١
٩,١	٣	٩,٢		

(١) يشمل الاحتياطي التشغيلي الجديد زيادة ا وصول على الخصوم في ٣١ /١٢/ ١٩٩٣ (٦,٩٢٩ مليون دولار) وصندوق رأس المال العامل (٦ مليون دولار لاغير)، وقد نقلنا من البرنامج العادي، وعمليات إسترداد من البند الفرعي لعمليات اللاجئيين المزممة (٣,٣ مليون دولار).

الجدول ٩-١

الاحتياطيات وأرصدة حسابات الأمانة، في بداية الفترة المالية

الوضع في ١/١/١٩٩٤

(بآلاف الدولارات)

يبين هذا الجدول، بموجب النموذج الجديد الذي تمت الموافقة عليه في الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥، الاحتياطيات وأرصدة حسابات الأمانة عند إقفال الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣.

حساب الأمانة	العمليات الثنائية	العمليات متعددة الأطراف	
٦ ٩٢٩		٦ ٩٢٩	زيادة ا صول على الخصوم في ١٩٩٣/١٢/٣١
١ ٠٠٠		١ ٠٠٠	صندوق رأس المال العامل
			أرصدة حسابات امانة
(٢١ ٥٩٩)		(٢١ ٥٩٩)	الاحتياطي الولي من أغنية الطوارئ
٦ ١٧٠		٦ ١٧٠	حساب الإستجابة السريعة
١٨ ٠٥٠		١٨ ٠٥٠	البنود غير الغذائية
٤ ١٥٤		٤ ١٥٤	عمليات خاصة
٦٦ ٣٢٩	٦٦ ٣٢٩		العمليات الثنائية
٣٤ ٧٩٧		٣٤ ٧٩٧	عمليات الطوارئ الخاصة
١ ٩٣٤	١ ٩٣٤		خطة الإستعانة بالمهنيين المبتدئين
٨ ٩٤٦		٨ ٩٤٦	حساب تكاليف الدعم
١٢٦ ٧١٠	٦٨ ٢٦٣	٥٨ ٤٤٧	أرصدة حسابات امانة في ١/١/١٩٩٤



الجدول ١٠

الأموال النقدية والودائع ذات الأجل في الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥

(بآلاف الدولارات)

الرصيد في	
١٩٩٩/١٢/٣١	
٥	
٥٦٥ ٧٦٧	١ أرصدة المصرفية والنقدية في المقر الرئيسي
١٧ ٢٩١	- من خلال منظمة ا غذية والزراعة
	- مباشرة
٢٩ ٤٥٧	أرصدة مصرفية ونقدية في المكاتب القطرية
٤ ٣٤٩	- بعملات قابلة للتحويل
	- بعملات غير قابلة للتحويل
٦١٦ ٨٦٤	المجموع



الجدول ١١

حسابات أخرى قيد التحصيل في الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥

(بآلاف الدولارات)

الرصيد في	التفاصيل
١٩٩/١٢/٣١	
٥	
١ ٧٦٦	مبالغ قيد التحصيل في المكاتب القطرية
١ ٠٤٨	عمليات استرداد بسبب مطالبات من شركات التأمين
٥ ٠٩٢	سلف للعاملين
٢ ٩٤١	غرامات تأخير، ومبالغ تحت التحصيل من الحكومات المستفيدة (لم تعوض بعد من مكاسب سرعة التفريغ)، ومن الموردين
١ ٢٢٣	حسابات معلقة بالمكاتب القطرية
١ ٩٣٩	إيجار مباني المقر الرئيسي قيد التحصيل من الحكومة الإيطالية
١٠ ١٥٦	فوائد متراكمة
٣ ٣٦٨	حسابات أخرى قيد التحصيل
٢٧ ٥٣٣	المجموع

الجدول ١٢

القرض الخاص بالصندوق المركزي المتجدد لمواجهة حالات الطوارئ في الفترة المالية

١٩٩٥-١٩٩٤

١- أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة، بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٢/٤٦ الصادر في ١٩ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١، إدارة الشؤون الإنسانية والصندوق المركزي المتجدد لمواجهة حالات الطوارئ التابع لها. ولقد استفاد البرنامج بهذه التسهيلات حتى يمكنه الاستجابة للاحتياجات العاجلة للإسراع بتنظيم عمليات الطوارئ في حين يجري البحث عن جهات متبرعة ملائمة تتولى أمرها، بما في ذلك سداد قرض إدارة الشؤون الإنسانية. وفي ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، كان هناك رصيدٌ قدره ٢,٥ مليون دولار مايزال واجب السداد لإدارة الشؤون الإنسانية. ويشير هذا المبلغ الى عملية الطوارئ في طاجيكستان، والتي لم تتقدم أية جهات متبرعة لتمويلها. وقد طلب البرنامج بأن يتم إلغاء هذا المبلغ المستحق.



الجدول ١٣
إلتزامات مستحقة في الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥
(بآلاف الدولارات)

النشاط	الرصيد في
	١٩٩/١٢/٣١
	٥
العمليات متعددة ا طرف	١٩ ٣٩١
مشروعات إنمائية	٧٠ ٥٨٤
الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ	١ ٨٥٥
حساب الإستجابة السريعة	٢٩ ١٨٥
عمليات اللاجئين المزمنة	١٩ ٣٨٥
عمليات الطوارئ الخاصة	٤ ٣٧٩
بنود غير غذائية	٢ ٨٥٨
عمليات خاصة	٢٤٦
برنامج تخفيف وطأة الكوارث	٧ ١٧٦
تكاليف دعم البرنامج والتكاليف الإدارية	٦٨
أنشطة أخرى	١٥٥ ١٢٧
المجموع الفرعى	
عمليات ثنائية	١٩ ٥٦٣
عمليات ثنائية	٢١٢
خطة الاستعانة بالمهنيين المبتدئين	١٩ ٧٧٥
المجموع الفرعى	
المجموع	١٧٤ ٩٠٢

تمثل الإلتزامات المستحقة مصروفات قائمة يلتزم بها البرنامج من الناحية القانونية. وتوزع هذه الإلتزامات بين مختلف أنواع العمليات المسجلة في هذا الجدول.

الجدول ١٤
حسابات قيد الدفع فى الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥
(بآلاف الدولارات)

الرصيد فى	التفاصيل
١٩٩٥/١٢/٣١	
٥ ٥٠٤	منظمات ا مم المتحدة ا اخرى
٢ ٦٤٦	علاوات سرعة التفريغ فى مقابل غرامات التأخير
١ ٢٥٨	غرامات تأخير معلقة للإحتياطي الدولى من أغذية الطوارئ ولمشروعات ثنائية
٧ ٨١١	استرداد مبالغ من شركات التأمين قيد الدفع للجهات المتبرعة وفى حسابات معلقة
٤ ٧٢٧	اعتمادات ناشئة عن تحويل سلع الى نقد يحتفظ بها البرنامج فى حساب مصرفى
٢ ٨٠٣	مبالغ اخرى قيد الدفع
٢٤ ٧٤٩	المجموع



الجدول ١٥
الإعتمادات في الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥
(بآلاف الدولارات)

النشاط	الرصيد في
	١٩٩/١٢/٣١
	٥
العمليات متعددة ا طرف	١٣ ٠٧٦
المشروعات الإنمائية	٦٥ ٩٩٠
الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ	٣ ٥٣٦
حساب الإستجابة السريعة	٣٥ ٥٠٣
عمليات اللاجئين المزمنة	٩
عمليات الطوارئ الخاصة	١١٨ ١١٤
المجموع الفرعي	٢٩ ٩١٩
العمليات الثنائية	١٤٨ ٠٣٣
العمليات الثنائية	١٤٨ ٠٣٣
المجموع	١٤٨ ٠٣٣

تمثل هذه الإعتمادات أفضل تقديرات البرنامج لتكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة والتي يجب الوفاء بها في نهاية الفترة المالية بالنسبة للسلع التي شحنت بالفعل، وهي موزعة بين مختلف أنواع العمليات المسجلة في هذا الجدول.

الجدول ١٦
حساب التأمين في الفترة المالية ١٩٩٥-١٩٩٤
(بآلاف الدولارات)

الإعتمادات حتى ١٩٩٤/١/١	صافي ا قساط التي حصنت	إهلاك ومطالبات مقدمة	عمليات الاسترداد	الإعتمادات في ١٩٩٥/١٢/٣١	
٢ ٥٩٤	٩ ٦١٣	(٢ ١٨٩)	١ ٢٩٦	٣ ٨٩٠	حساب التأمين
(١ ١٣٩)		(٧٦٠)	١٤٣	(١ ٧٥٦)	الاحتياطي
				٧ ٤٢٤	الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٤/٤/٣٠
				٩ ٥٥٨	الفترة من ١٩٩٤/٥/١ وما بعدها
١ ٤٥٥	٩ ٦١٣	(٢ ٩٤٩)	١ ٤٣٩	٩ ٥٥٨	المجموع



الجدول ١٧

الاحتياطي التشغيلي للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥

(بآلاف الدولارات)

وافقت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، في دورتها الثامنة والثلاثين، (الوثيقة CFA 38/18 الفقرات ٣٧ الى ٤١) على إنشاء احتياطي تشغيلي يصل مستواه الى ٥٧ مليون دولار بموجب المادة ٧-٤ من اللائحة المالية. وقد أنشئ الاحتياطي الخاص في الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥ من الأرصدة التالية:

التفاصيل	الرصيد في
	١٩٩/١٢/٣١
	٥
زيادة ا صول على الخصوم في ١٩٩٣/١٢/٣١	٦ ٩٢٩
نقل صندوق رأس المال العامل	١ ٠٠٠
عمليات استرداد من البند الفرعي لعمليات اللاجئين المزممة	١ ٣٣٩
المجموع	٩ ٢٦٨

ستؤخذ الإضافات الى الاحتياطي التشغيلي من رصيد البرنامج العادي.

الجدول ١٨**الأصول الثابتة - المباني والمعدات، والأثاث والمركبات حتى****خلال الفترة المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٥**

- ١- بلغت التكاليف التاريخية لمباني البرنامج ومعداته وأثاثه ومركباته في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، ٦٧,٦ مليون دولار، منها ٤,٧ مليون تتعلق بالمباني، وتخصم هذه البنود من المصروفات وتظهر في الكشف الثاني (الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة حسابات الأمانة) بقيمة اسمية قدرها دولار واحد.
- ٢- وأثناء الفترة المالية، أمكن إلغاء ما مجموعه ٥٢ مليون دولار من سجلات قائمة الجرد، ويعزى هذا بصفة رئيسية إلى نقل الأصول إلى البلد المستفيد، أو إلى أن هذه الأصول أصبحت بالية ومستهلكة أو لا يمكن إصلاحها.



الجدول ١٩

الخصوم المتعلقة بالعمالين حتى ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥

- ١- يحق للموظفين المهنيين في البرنامج أن يحصلوا على منحة العودة الى الوطن والسفر إليه من مقر أعمالهم (مع نقل أمتعتهم المنزلية). وليست هناك اعتمادات مخصصة لمواجهة الخصوم المتعلقة بإنهاء خدمة العاملين. فالرأى السائد هو أنه ما لم يضطر البرنامج الى تنفيذ برنامج كبير لتخفيض أعداد الموظفين، فإن هذه الخصوم القانونية سوف تنمو وتواجه عندما يحين استحقاقها، في فترة زمنية طويلة.
- ٢- وتغطي الخصوم، التي تنشأ من استحقاقات نهاية الخدمة لموظفي الخدمة العامة في البرنامج، بالكامل من الأموال التي تخصص لهذا الغرض وتستثمر في خطة مدفوعات نهاية الخدمة في منظمة الأغذية والزراعة. ولقد أجرت المنظمة دراسة إكتوارية لهذه الأموال، ولا تتوافر بياناتها حتى الآن. وحتى ٣١/١٢/١٩٩٥، كان هذا الاعتماد قد حقق رصيماً قدره ٩,٨ مليون دولار.
- ٣- وقد جنبت أموال إضافية وأستثمرت في صندوق الاحتياطي لخطة تعويض العاملين في منظمة الأغذية والزراعة لدفع تعويضات لجميع العاملين والموظفين ومن يعولهم في حالة الوفاة أو الإصابة أو المرض الذي يعزى الى أدائهم لواجباتهم الرسمية. وقد أحيط البرنامج علماً أنه في ٣١/١٢/١٩٩٥ فإن رصيد صندوق الإحتياطي من خطة تعويض العاملين في المنظمة والبرنامج مجتمعين بلغ ٣١,٦ مليون دولار.
- ٤- كذلك لا يوجد نص في الحسابات يغطي الخصوم المتعلقة بالتغطية الطبية بعد إنتهاء الخدمة. وكما هو الحال بالنسبة لخطة مدفوعات نهاية الخدمة السالف الإشارة إليها، فإن الدراسة الإكتوارية لم تنته بعد. وحتى ٣١/١٢/١٩٩٣، بلغ مجموع الخصوم المتعلقة بالتغطية الطبية بعد إنتهاء الخدمة ٤١,٦ مليون دولار.
- ٥- كما بلغت تقديرات الخصوم للعاملين في البرنامج فيما يتعلق بالأجازات السنوية المتجمعة لهم ٦,١ مليون دولار في ٣١/١٢/١٩٩٥. ولا يوجد بالحسابات اعتمادات لتغطية هذه الخصوم.



الجدول ٣

تحديد الإيرادات والمصروفات حسب النشاط في الفترة المالية ١٩٩٥-١٩٩٤

(بآلاف الدولارات)

مجموع العمليات	مبالغ	برنامج	عمليات	بنود	عمليات	عمليات	حساب	الإحتياطي الدولي	رقم	الإيرادات	
متعددة أطراف	مستبعدة	تخفيف	خاصة	غير	الطوارئ	اللاجئين	الإستجابة	من أغذية	البرنامج		
		وطأة		غذائية	الخاصة	المزمئة	السريعة	الطوارئ	العادي	الجدول	
		الكوارث									
١ ٣٩٠ ٤٠٢						٢٨٢ ٨١٨		٥٦٣ ٦٤٥	٥٤٣ ٩٣٩	٤	التعهدات والمساهمات من السلع
١ ١٢٦ ٧٨٤	(٥٢ ٠٢٦)		١٠ ٢٥٥	١٤ ٣٥٠	١٥٩ ٩٦٩	٢٣٢ ٨٠٩	٣٩ ٢٠٥	٤٦٤ ٥٦١	٢٥٧ ٦٦١	٤	التعهدات والمساهمات النقدية
٥٢ ٠٢٦									٥٢ ٠٢٦	٦	المساهمات للدعم الإداري
٣ ٤٩٨									٣ ٤٩٨		المساهمات النقدية من الحكومات النظيرة
٤٤ ٦٢٤		٧١٩		٩٠	١٣٩	١ ٠٣٣			٤٢ ٦٤٣		القوائد
٩٦٦									٩٦٦		فروق تغييرات في أسعار الصرف
٨٣٧									٨٣٧		إيرادات متنوعة أخرى
٢ ٦١٩ ١٣٧	(٥٢ ٠٢٦)	٧١٩	١٠ ٢٥٥	١٤ ٤٤٠	١٦٠ ١٠٨	٥١٦ ٦٦٠	٣٩ ٢٠٥	١ ٠٢٨ ٢٠٦	٩٠١ ٥٧٠		مجموع الإيرادات
											المصروفات
١ ٣٨٨ ٤٢٤						٢٩٣ ٨٤٠		٥٦٨ ٠٧٤	٥٢٦ ٥١٠	٧	المصروفات على المشروعات من السلع
										٧	المصروفات على المشروعات من النقد:
٢٥٠ ٦٩٥			٥٠		٢٣٩	٥٧ ٥٦٩	١ ٦٩٣	١٠١ ٢١٩	٨٩ ٩٢٥		النقل البحري
٤٨٠ ٨٠٠				٢٨	٢٣ ٦٧٣	٩٥ ٣٢١	١١ ٢٦٤	٣٢١ ٣٧١	٢٩ ١٤٣		النقل الجوي والبري والنقل الداخلي والتخزين
											والمناولة
١٨٧ ٧٢٨		١ ٢٣٢	٨ ٦٤٤	١٧ ٠٩١	١١٨ ٦٩٣	٤ ١٠٢	١٨ ٢٧٧	١٢ ١٣٢	٧ ٥٥٧		مصروفات نقدية أخرى
	(٥٢ ٠٢٦)		٦٩		٩ ٩٢٤	٢٠ ٨٧٤	١ ١٨٦	١٩ ٨٣٣	١٤٠	٦	مساهمات للدعم الإداري
٢ ٣٠٧ ٦٤٧	(٥٢ ٠٢٦)	١ ٢٣٢	٨ ٧٦٣	١٧ ١١٩	١٥٢ ٥٢٩	٤٧١ ٧٠٦	٣٢ ٤٢٠	١ ٠٢٢ ٦٢٩	٦٥٣ ٢٧٥		مجموع المصروفات على المشروعات
١٨٦ ٠٢٩									١٨٦ ٠٢٩	٨	تكاليف دعم البرنامج والتكاليف الإدارية
٢ ٤٩٣ ٦٧٦	(٥٢ ٠٢٦)	١ ٢٣٢	٨ ٧٦٣	١٧ ١١٩	١٥٢ ٥٢٩	٤٧١ ٧٠٦	٣٢ ٤٢٠	١ ٠٢٢ ٦٢٩	٨٣٩ ٣٠٤		مجموع المصروفات
١٢٥ ٤٦١		(٥١٣)	١ ٤٩٢	(٢ ٦٧٩)	٧ ٥٧٩	٤٤ ٩٥٤	٦ ٧٨٥	٥ ٥٧٧	٦٢ ٢٦٦		الزيادة (أو النقص) للإيرادات على المصروفات
		٩ ٦٩٠	٥ ٧٠٠		(١ ٢٦٣)	١١ ٣٣٥		(١ ٨٣٧)	(٢٣ ٦٢٥)	٩	التحويل بين الاعتمادات
٤ ٦٨٧									٤ ٦٨٧		وفورات من التزامات سابقة أو إلغائها
٥٨ ٤٤٧			٤ ١٥٤	١٨ ٠٥٠	٣٤ ٧٩٧	٦ ١٧٠	(٢١ ٥٩٩)	١٦ ٨٧٥		٩	الإحتياطيات وأرصدة حسابات امانة، في بداية
											الفترة
١٨٨ ٥٩٥		٩ ١٧٧	١١ ٣٤٦	١٥ ٣٧١	٤١ ١١٣	٥٦ ٢٨٩	١٢ ٩٥٥	(١٧ ٨٥٩)	٦٠ ٢٠٣		الإحتياطيات وأرصدة حسابات امانة في
											نهاية الفترة

(١) البرنامج العادي يشمل التعهدات العادية واتفاقية العون الغذائي وفريق التدخل السريع.

(تابع) الجدول ٣

تحديد الإيرادات والمصروفات حسب النشاط للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥

(بآلاف الدولارات)

رقم الجدول	العمليات الثنائية	العمليات الثنائية خطوة الاستعانة بالمهنيين المبتدئين	مبالغ مستبعدة	مجموع العمليات الثنائية
	الإيرادات			
٥	تعهدات ومساهمات نقدية	٢٠١ ٣٨٧	٤ ٣٧٤	٢٠٥ ٧٦١
٦	مساهمات للدعم الإداري	٩ ٥٣٢	٥٩٧	١٠ ١٢٩
	فوائد	٩ ٦٣٣	٦٤	٩ ٦٩٧
	مجموع الإيرادات	٢٢٠ ٥٥٢	٥ ٠٣٥	٢٢٥ ٥٨٧
٥	المصروفات النقدية على المشروعات:			
	النقل البحري	١٥ ٧٤٤		١٥ ٧٤٤
	النقل الجوي والبري والنقل الداخلي والتخزين والمناولة	٥٨ ١٦٠		٥٨ ١٦٠
	مصروفات نقدية أخرى	١٠٨ ٦٣٣	٥ ٠٨٨	١١٣ ٧٢١
	مجموع المصروفات على المشروعات	١٨٢ ٥٣٧	٥ ٠٨٨	١٨٧ ٦٢٥
٨	تكاليف دعم البرنامج والتكاليف الإدارية	٩ ٥٣٢	٥٩٧	١٠ ١٢٩
	مجموع المصروفات	١٩٢ ٠٦٩	٥ ٦٨٥	١٩٧ ٧٥٤
	الزيادة (أو النقص) للإيرادات على المصروفات	٢٨ ٤٨٣	(٦٥٠)	٢٧ ٨٣٣
٩	الاحتياطيات وأرصدة حسابات ١ مائة، في بداية الفترة	٦٦ ٣٢٩	١ ٩٣٤	٦٨ ٢٦٣
	الاحتياطيات وأرصدة حسابات ١ مائة، في نهاية الفترة	٩٤ ٨١٢	١ ٢٨٤	٩٦ ٠٩٦

الجدول ٤

بيان موجز بالتعهدات والمساهمات حتى ١٩٩٥/١٢/٣١ للفترة المالية ١٩٩٥-١٩٩٤

(بآلاف الدولارات)

رصيد التعهدات المستحقة في ١٩٩٥/١٢/٣١			المتحصلات المستحقة			تعهدات جديدة وتعديلات للتعهدات			رصيد التعهدات المستحقة في ١٩٩٤/١/١			فترة التعهدات
المجموع	النقد	السلع	المجموع	النقد	السلع	المجموع	النقد	السلع	المجموع	النقد	السلع	
												التعهدات العادية
												فترة التعهدات:
			١٦	١٦		١	١		١٥	١٥		٨٨-١٩٨٧
١٣١	١٣١		١٠٤٠	١	١٠٣٩	(١١٧٠٢)	(٣٥٢٣)	(٨١٧٨)	١٢٨٧٣	٣٦٥٦	٩٢١٧	٩٠-١٩٨٩
٤٧٣٢	١٨٤١	٢٨٩١	١٦٠٣١	٧٠٣٩	٨٩٩٢	(١٨٥٩٣)	(٢٩٤٣)	(١٥٦٥٠)	٣٩٣٥٧	١١٨٢٤	٢٧٥٣٣	٩٢-١٩٩١
٤٢٤٥٢	١٥١٨٣	٢٧٢٦٩	٤٩١٣٨٤	١٤٦٧٦٣	٣٤٤٦٢١	١٢٢٠٢٥	٤٠٩٩٥	٨١٠٣١	٤١١٨١١	١٢٠٩٥٢	٢٩٠٨٥٩	٩٤-١٩٩٣
٣٤٩٨٨٨	٩٨٩٨٣	٢٥٠٩٠٥	٢٧٩٦٦٧	٩٨٤٨٤	١٨١١٨٣	٦٢٩٥٥٥	١٩٧٤٦٧	٤٣٢٠٨٨				٩٦-١٩٩٥
٣٩٧٢٠٤	١١٦١٣٨	٢٨١٠٦٥	٧٨٨١٣٨	٢٥٢٣٠٣	٥٣٥٨٣٥	٧٢١٢٨٦	٢٣١٩٩٧	٤٨٩٢٩١	٤٦٤٠٥٦	١٣٦٤٤٧	٣٢٧٦٠٩	مجموع التعهدات العادية
٤٦١	١٢٤	٣٣٧	١١٩٠١	٣٧٩٧	٨١٠٤	٨٤٧٤	٢٨٧٥	٥٥٩٩	٣٨٨٨	١٠٤٦	٢٨٤٢	اتفاقية المعونة الغذائية
			١٥٦١	١٥٦١		١٥٦١	١٥٦١					فريق الإستجابة العاجلة
٥٠٣٠٠٣	٣١١٢١٠	١٩١٧٩٣	١٠٢٨٢٠٦	٤٦٤٥٦١	٥٦٣٦٤٥	٠٧٢٣٣٢	٤٤٣٨٦٣	٦٢٨٤٦٩	٤٥٨٨٧٧	٣٣١٩٠٨	١٢٦٩٦٩	الإحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ
						١						حساب الإستجابة السريعة
٤٩٣٩	٤٩٣٩		٣٩٢٠٥	٣٩٢٠٥		٤٣٢٤٤	٤٣٢٤٤		٩٠٠	٩٠٠		عمليات اللاجئين المزمدة
٢٣٩٩٣٦	١٢٤٢٣٣	١١٥٧٠٣	٥١٦٦٦٠	٢٣٣٨٤٢	٢٨٢٨١٨	٣٩٠٣٩٥	١٢٠٧٥٠	٢٦٩٦٤٥	٣٦٦٢٠١	٢٣٧٣٢٥	١٢٨٨٧٦	عمليات الطوارئ الخاصة
			١٦٠١٠٨	١٦٠١٠٨								بنود غير غذائية
			١٤٤٤٠	١٤٤٤٠								عمليات خاصة
			١٠٢٥٥	١٠٢٥٥								برنامج تخفيف وطأة الكوارث
١٤٥٥٤٢	٥٥٦٦٤٤	٥٨٨٨٩٨	٢٥٧١١٩٣	١١٨٠٧٩١	١٣٩٠٤٠٢	٢٣٧٢٩٢	٨٤٤٢٩٠	٣٩٣٠٠٤	١٢٩٣٩٢٢	٧٠٧٦٢٦	٦٨٦٢٩٦	المجموع
١						٢		١				
			(١٩٨١)	(١٩٨١)								يخصم منه: الفوائد
			(٥٢٠٢٦)	(٥٢٠٢٦)								يخصم منه: المساهمات للدعم الإداري
			٢٥١٧١٨٦	١١٢٦٧٨٤	١٣٩٠٤٠٢							المجموع العام (كما في الكشف ١ ول)

الجدول ٩-٢

عمليات النقل فيما بين أنشطة البرنامج في الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥

(بآلاف الدولارات)

العمليات متعددة الأطراف							
عمليات النقل إلى:	البرنامج العادى	الدولى من أغذية الطوارئ	عمليات اللاجئين المزمنة	عمليات الطوارئ الخاصة	العمليات الخاصة	برنامج تخفيف وطأة الكوارث	الاحتياطي التشغيلى
برنامج العادى - عمليات استرداد من الاحتياطي الدولى من أغذية الطوارئ	١ ٨٣٧	(١ ٨٣٧)					
برنامج العادى - سلع من عمليات اللاجئين المزمنة	٣٩٦		(٣٩٦)				
برنامج العادى - سداد اموال التى دفعت مقدماً بموجب ترخيص عمليات الطوارئ (روندا ١٩٩٣)	١ ٣٩٥			(١ ٣٩٥)			
عمليات اللاجئين المزمنة - المصروفات التى تحملها البرنامج العادى	(١٠ ٩٤١)		١٠ ٩٤١				
عمليات اللاجئين المزمنة - الفائض المتراكم من عمليات الإغاثة والتعمير	(٢ ١٢٩)		٢ ١٢٩				
عمليات الطوارئ الخاصة - تكاليف الدعم رمينيا وجورجيا	(١٣٢)		١٣٢				
عمليات خاصة - برنامج تحسين الإدارة المالية	(٥ ٥٥٠)				٥ ٥٥٠		
عمليات خاصة - الحساب المتجدد لفرع الإعلام العام	(٢٠٠)				٢٠٠		
برنامج تخفيف وطأة الكوارث - إنشاء حساب جديد	(٩ ٦٩٠)				٩ ٦٩٠		
احتياطي التشغيلى - صندوق رأس المال العامل	(١ ٠٠٠)					١ ٠٠٠	
احتياطي التشغيلى - زيادة اصول على الخصوم فى ١٩٩٣/١٢/٣١	(٦ ٩٢٩)					٦ ٩٢٩	
احتياطي التشغيلى - عمليات استرداد من عمليات اللاجئين المزمنة			(١ ٣٣٩)				١ ٣٣٩
جموع عمليات النقل فيما بين أنشطة	(٣٢ ٨٩٣)	(١ ٨٣٧)	١١ ٣٣٥	(١ ٢٦٣)	٥ ٧٠٠	٩ ٦٩٠	٩ ٢٦٨

م تحددت عمليات نقل فيما بين العمليات الثنائية أثناء الفترة المالية.

